الجمعيّة المهنيّة التونسيّة للبنوك
والمؤسّسات الماليّة

APTBEF

ASSOCIATION PROFESSIONNELLE TUNISIENNE
DES BANQUES & DES ETABLISSEMENTS FINANCIERS

التقـــرير الســـــنوي 2007

الجـزء الأول

2008

www.apbt.org.tn

الأعضـــــــاء

مؤسســـات القرض

البنـــــوك

- بنك الأمان
- بنك المؤسسة العربية المصرفيّة
- البنك العربي لتونس
- البنك التجاري التونسي[1] (التجاري بنك)
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- بنك الإسكان
- البنك التونسي
- بنك تونس والإمارت
- البنك الفرنسي التونسي
- بنك تونس العربي الدولي
- البنك الوطني الفلاحي
- البنك التونسي للتضامن
- البنك التونسي الكويتي[2]
- البنك التونسي الليبي
- سيتي بنك
- الشركة التونسية للبنك
- ستوسيد بنك
- البنك التونسي القطري
- الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
- الاتحاد الدولي للبنوك

(1) أصبح بنك الجنوب، بداية من تاريخ 11 ديسمبر 2006، يسمى البنك التجاري التونسي

(2) أصبح البنك التونسي الكويتي للتنمية، بداية من تاريخ 22 ديسمبر 2006، يسمى البنك التونسي الكويتي

المؤسســات المالية

مؤسسات الإيجار المالي

- الأمان للإيجار المالي*
- الشركة العربية الدولية للإيجار المالي
- شركة الإيجار العربية لتونس
- الشركة الدولية للإيجار المالي
- الوفاق للإيجار المالي
- العامة للإيجار المالي
- حنبعل للإيجار المالي
- العصرية للإيجار المالي
- التونسية للإيجار المالي
- الإيجار المالي للإتحاد البنكي للتجارة والصناعة

مؤسسات إدارة الديون

- التونسية للفاكتورينق
- اتحاد الفكتورينق

أعضـــاء أخـــرون

- بنك التمويل التونسي السعودي
- بنك الأعمال التونسي
- مصرف شمال إفريقيا الدولي
- إتحاد البنوك التونسية

الأعضـــاء المشاركـــون

- الشركة الدولية العربية للاستخلاص
- الدولية لاستخلاص الديون
- شركة الاستيفاء
- الشركة المالية لاستخلاص الديون
- الشركة العامة لاستخلاص الديون
- الاستخلاص السريع
- الشركة التونسية لاستخلاص الديون
- الجنوب للاستخلاص

(*) هي شركة قيد التصفية

أعضـــــــاء

مجلس إدارة الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية

الرئيس : **السيد صلاح الدين بوڤرة**، الرئيس المدير العام للاتحاد البنكي للتجارة والصناعة.

قسم البنوك :

نائب الرئيس : **السيد أبو حفص عمر النجعي**، الرئيس المدير العام لبنك الإسكان

أمين المال : **السيد المنصف الدخلي**، الرئيس المدير العام للبنك الوطني الفلاحي.

الأعضـــاء :
السيد العروسي بيوض، الرئيس المدير العام للشركة التونسية للبنك.
السيد شكيب نويرة، الرئيس المدير العام لبنك تونس العربي الدولي إلى غاية 23 ماي 2007.
السيد صلاح الدين العجيمي، الرئيس المدير العام لبنك تونس العربي الدولي بداية من 24 ماي 2007.
السيد فوزي بالكاهية، الرئيس المدير العام للبنك التونسي.
السيد محمد الهيتمي، المدير العام للبنك التجاري التونسي إلى غاية 7 جوان 2007.
السيد حسن برطال، المدير العام للبنك التجاري التونسي بداية من 8 جوان 2007.
السيد عبد الوهاب ناشي، المدير العام لستوسيد بنك إلى غاية 26 أوت 2007.
السيد ابراهيم سعادة، المدير العام لستوسيد بنك بداية من 27 أوت 2007.

قسم المؤسسات المالية :

نائب الرئيس : **السيد فتحي المستيري**، المدير العام للتونسية للإيجار المالي.

الأعضـــاء :
السيد مولدي الولهازي، المدير العام للعامة للإيجار المالي.
السيد محمد الهاشمي الجيلاني، الرئيس المدير العام لحنبعل للإيجار المالي.
السيد كمال بن جميمة، الرئيس المدير العام لاتحاد الفكتورينق.

المندوب العام : **السيد عمر السعفي**

الفهـــــرس

1 -	**الوضع الاقتصادي في تونس**	**7**
	أ- المحيط الدولي	8
	ب- تطور الاقتصاد التونسي	17
2 -	**الوضع النقدي والمالي والصرفي ومساهمة القطاع في التنمية خلال سنة 2007**	**25**
	أ- الإجراءات التنظيمية الجديدة المتخذة على المستوى الاقتصادي والنقدي والمالي	26
	ب- مساهمة القطاع في التنمية	36
3 -	**تقرير عن النشاط لسنة 2007 وعرضه على مجلس إدارة الجمعية**	**47**
	أ- الأنشطة المشتركة للجمعية	48
	ب- الأنشطة الأخرى	52
	ج- العلاقات الدولية	55
4 -	**التكوين المصرفي**	**57**
	أ- التكوين المتوج بشهادات	58
	ب- التكوين المستمر	61
	ج- التكوين عن بعد	65
	د - الهيئات البيداغوجية للمركز المهني للتكوين البنكي	70

1

الوضع الاقتصادي في تونس

الوضع الاقتصادي في تونس

أ- المحيط الدولي

بقي نشاط الاقتصاد العالمي مدعما في سنة 2007، بالرغم الاضطربات المسجلة في الأسواق المالية الرئيسية، وارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4,9٪ مقابل 5٪ في سنة 2006.

وقد وجد النشاط دعما له في ديناميكية الاقتصاديات الصاعدة لآسيا وعلى وجه الخصوص الصين والهند كما كان الشأن في سنة 2006.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل تدهور وضع القطاع العقاري السكني في سنة 2007 وخاصة خلال النصف الثاني من العام، حيث جر في فلكه اقتصاديات متقدمة أخرى ولا سيما منطقة الأورو واليابان.

ولم تتأثر البلدان الصاعدة والنامية الى حد الآن الا قليلا بالازمة المالية، الا أن الاقتصاديين يقدرون أنها ستبدأ بالتأثير جديا على اقتصاديات هذه البلدان بداية من سنة 2008.

وتقدر مصالح صندوق النقد الدولي أن النمو العالمي سيتباطأ في سنة 2008 ليبلغ حوالي 3,7٪ أي دون المتوقع في البداية بنصف نقطة.

وسجل التضخم ارتفاعا في جميع أنحاء العالم وعلى وجه الخصوص في البلدان الصاعدة والنامية بسبب تدعم طلبها وأهمية مواد الطاقة والمواد الغذائية في استهلاكها. وقد قفزت أسعار البترول الى قمم جديدة في أسواق المواد الأساسية خلال سنة 2007.

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية في العالم

المسمى	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالحجم و بـ ٪			التضخم (تغيرأسعار الاستهلاك بـ ٪)[1]			حاصل الميزانية (بـ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)			البطالة (بـ ٪ من القوى العاملة)		
البلد	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
البلدان المتقدمة [2]	**2,6**	**3,0**	**2,7**	**2,3**	**2,4**	**2,2**	**2,5-**	**1,6-**	**1,2-**	**6,1**	**5,7**	**5,4**
منها : - *الولايات المتحدة*	*3,1*	*2,9*	*2,2*	*3,4*	*3,2*	*2,9*	*3,6*	*2,6-*	*2,5-*	*5,1*	*4,6*	*4,6*
- *اليابان*	*1,9*	*2,4*	*2,1*	*0,3-*	*0,3*	*0*	*5,0-*	*3,8-*	*3,4-*	*4,4*	*4,1*	*3,9*
الاتحاد الأوروبي	**2,1**	**3,3**	**3,1**	**2,3**	**2,3**	**2,4**	**2,4-**	**1,4-**	**0,9-**	**8,8**	**8,1**	**7,1**
منه : - منطقة الأورو	*1,6*	*2,8*	*2,6*	*2,2*	*2,2*	*2,1*	*2,6-*	*1,4-*	*0,6-*	*8,6*	*8,2*	*7,4*
البلدان الصاعدة والنامية	**7,1**	**7,8**	**7,9**	**5,7**	**5,4**	**6,4**	**0,2**	**0,3+**	**0,3+**	**-**	**-**	**-**
منها : - تونس	*4,0*	*5,5*	*6,3*	*2,0*	*4,5*	*3,1*	*3,2*	*2,9-* [3]	*3,0-* [3]	*14,2*	*14,3*	*14,1*
- المغرب	*2,4*	*8,0*	*2,2*	*1,0*	*3,3*	*2,0*	-	-	-	-	-	-
- إفريقيا الجنوبية	*5,0*	*5,4*	*5,1*	*3,4*	*4,7*	*7,1*	-	-	-	-	-	-
- الشيلي	*5,7*	*4,0*	*5,0*	*3,1*	*3,4*	*4,4*	-	-	-	-	-	-

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي وتقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2007 ووزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بتونس.

(1) أساس 100 سنة 2000 (2) أغلبية البلدان المتقدمة (3) بدون اعتبار تسديد الدين وبما في ذلك مداخيل التخصيص. (-) غير متاح

تطور النمو الاقتصادي

شهد نمو النشاط الاقتصادي في **الولايات المتحدة** تباطؤ حادا خلال سنة 2007 حيث تقدم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2,2٪ وهو مستوى دون ما تحقق في سنة 2006 بـ0,7 من النقطة المائوية.
وقد تعرقل النشاط بفعل انهيار سوق العقارات وتدهور الأسواق المالية.

وواصلت الاستثمارات في السكن تدهورها، إذ سجلت هبوطا بنسبة 17,2٪ في سنة 2007 بعد تقلصها بـ4,6٪ في عام 2006.

وفي جانب آخر، أثقل تعديل المخزونات النمو الذي كانت مساهمته في التطور سالبة بنسبة 0,3٪ مقابل +0,1٪ في سنة 2006.
وأظهرت نفقات العائلات التي تشكل عادة المحرك الرئيسي للنشاط الأمريكي بعض علامات الضعف عند نهاية السنة. وقد انحسرت ثقة المستهلكين كثيرا خلال الربع الأخير من العام تحت تأثير الأسعار المرتفعة للطاقة وانخفاض أسعار العقارات وتشديد شروط إسناد القروض من قبل البنوك.
إلا أن نفقات الأفراد بالنسبة لكامل السنة تقدمت بنسبة 2,9٪ وهي نسبة قريبة من المستوى الحاصل قبل سنة أي 3,1٪.

وعلى خلاف السنة السابقة، ساهمت الصادرات الصافية من السلع والخدمات إيجابيا في تقدم الناتج المحلي الإجمالي أي بواقع 0,5٪ مقابل -0,1٪ في سنة 2006.

وفي **اليابان** بقي النمو الاقتصادي مدعما خلال سنة 2007 ولو أنه بدرجة أقل من سنة 2006. وعلى هذا الأساس، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2,1٪ مقابل 2,4٪ قبل سنة.

وقد شكلت حيوية الصادرات الصافية التي مازالت تستفيد من انخفاض قيمة الين ومن تطور الأسواق عند التصدير، المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الياباني.

وبالمقابل، أظهر الطلب الداخلي بعض الوهن، ذلك أنّ نفقات الاستهلاك تراجعت من 2٪ في سنة 2006 إلى 1,4 في عام 2007 رغم الظروف المستقرة نسبيا للتشغيل.

كما تباطأ نمو الاستثمارات الخاصة سواء في القطاع السكني أو غيره، وفعلا، فقد سجلت الإستثمارات السكنية تراجعا ملحوظا خلال النصف الثاني من العام لتنزل إلى 7,3٪ في سنة 2007 وذلك على إثر مراجعة القانون الذي ينظم الممارسات في قطاع البناء في شهر جوان، بما أدى إلى تقلص في إسناد رخص بناء جديدة، فيما شهدت الاستثمارات غير السكنية انخفاضا في نموها بنسبة 2,2٪ مقابل 7,4٪ في سنة 2006 باعتبار تراجع ثقة المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع الخدمات.

وعاش النشاط الاقتصادي في **منطقة الأورو** بعد انتعاشه خلال سنة 2006 الذي تواصل حتى الربع الأول من سنة 2007، أحداثا طارئة خلال الأرباع الموالية من السنة، وهو ما نزل بنسبة النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي إلى 2,6٪ مقابل 2,8٪ قبل سنة. وقد سعد الاقتصاديون الأوروبيون بهذا الأداء، ذلك أن النمو في المنطقة بقي أعلى بكثير من النمو المسجل في الولايات المتحدة (2,2٪) وهو أمر لم يحدث منذ سنة 2001.

وقد بدأت القارة العجوز في إظهار بعض علامات الضعف منذ الربع الثاني من سنة 2007 تحت تأثير تقلص النفقات الاستثمارية للمؤسسات.

وإذا كان النمو قد قفز خلال الربع الثالث من العام بفضل انتعاش استثمارات المؤسسات وتكوين المخزونات ونفقات الاستهلاك، فإنه انتكس مجددا ليتباطأ بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير بتأثير من التباطؤ الأمريكي حيث انخفض إلى النصف بين ربع سنة وآخر.

كما أثرت عوامل أخرى على التباطؤ الاقتصادي في منطقة الأورو وخاصة منها ارتفاع أسعار مواد الطاقة والمواد الغذائية والأورو القوي وتشديد شروط القرض.

ويعزى وهن اقتصاد منطقة الأورو عموما بالنسبة لكامل السنة إلى ضغط الاستهلاك الخاص وسبب ذلك أساسا هو ترفيع الأداء على القيمة المضافة في ألمانيا وإلى هبوط الاستثمار السكني الذي تطور بنسق يساوي 1,9٪ في سنة 2007 مقابل 6٪ في سنة 2006.

إلا إن النتائج الجيدة المسجلة في هولندا والنمسا والبرتغال استطاعت أن تعوض الأداء المحتشم الذي حققته المانيا وفرنسا.

وفي **المملكة المتحدة**، تدعم النشاط الاقتصادي من خلال تسجيله نموا على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3,1٪ مقابل 2,9٪ في سنة 2006. فازدادت نفقات استهلاك العائلات بشكل هام بدعم من الآثار الموجبة للثروة المرتبطة بالأسعار المرتفعة للعقارات السكنية.

وبقيت استثمارات المؤسسات التي استفادت بنسب مردود عالية في سنة 2006، مستقرة في عام 2007 باعتبار ارتفاع نسب الفائدة.

ودخلت **الصين** في عامها الخامس للنمو بما يزيد عن 10٪ أي 11,4٪ في سنة 2007 مقابل 11,1٪ في سنة 2006.

وقد وجد النمو الصيني دعما له في الطلب الداخلي وخاصة منه إجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات الصافية.

وازداد استهلاك العائلات بنسبة 10,8٪ مقابل 10,9٪ في سنة 2006 تحت تأثير ارتفاع المداخيل وازدادت الاستثمارات بنسبة 15٪ وساهمت بنسبة 45٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

وبقي نمو الصادرات نشيطا بفضل سياسة تنويع الأسواق عند التصدير.

وظل النمو في **الهند** قويا رغم تباطؤ الاستهلاك في النصف الثاني من العام أي 9,2٪ مقابل 9,7٪ قبل سنة.

وتواصل التوسع الاقتصادي في **أمريكا اللاتينية والكرايبب** للسنة الرابعة تباعا من خلال تسجيل نسبة نمو تساوي 5,6٪ مقابل 5,5٪ في سنة 2006.

وقد أمكن الحفاظ على النمو بفضل محيط خارجي ملائم وتوخي سياسة اقتصادية كلية أفضل.

ويبدو أن المنطقة صمدت إلى حد الآن في وجه الازمة المالية العالمية ما عدا المكسيك، وهو بلد مجاور للولايات المتحدة، حيث تباطأ النمو بـ 1,5 نقطة مائوية بين سنة وأخرى وبلغ 3,3٪ في سنة 2007، يبدأ أن آخر توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن نمو المنطقة سينزل إلى حدود 4,4٪ في سنة 2008.

وفي **البرازيل**، وهو أهم اقتصاد في المنطقة تسارع النمو بشكل ملحوظ حيث بلغ 5,4٪ مقابل 3,8٪ في سنة 2006. ومثل الانخفاض المدعم لنسب الفائدة الحقيقية وحيوية التشغيل المحركين الرئيسيين للنمو.

وبقي النشاط في الأرجنتين مدعما حيث سجل نسبة نمو على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تساوي 8,7٪ مقابل 8,5٪ في سنة 2006. وبالمقابل تباطأ النمو بشكل ملحوظ في الكرايبب (5,7٪ مقابل 7,8٪).

وواصلت **إفريقيا ما وراء الصحـــراء** توسعها الاقتصادي من خلال تسجيل نسبة نمو تساوي 6,8٪ في سنة 2007 مقابل 6,4٪ في عام 2006.

وقد تدعم النشاط بفضل النتائج الجيدة التي حققتها البلدان المصدرة للبترول التي ازداد فيها النمو الاقتصادي الحقيقي بنسبة 8٪ مقابل 6,3٪ قبل سنة. وسجلت أنغولا أهم نمو (21,1٪ مقابل 18,6٪) بفضل الإنتاج الوافر للبترول والألماس.

وفي **إفريقيا الجنوبية**، وهي أهم اقتصاد في المنطقة، ركد النشاط الاقتصادي شيئا ما، حيث تراجع النمو من 5,4٪ إلى 5,1٪ بسبب السياسة النقدية المتشددة التي تهدف إلى احتواء تصاعد أسعار المواد الغذائية والبترول وهي أسعار تؤثر في نفقات العائلات.

وساهمت عوامل أخرى في بناء النمو بافريقيا ما وراء الصحراء، والمقصود بذلك قوة الإستثمارات الداخلية والإنتاجية و خاصة في البلدان غير المصدرة للنفط.

وفيما يتعلق **ببلدان المغرب العربـي**، فإن النشاط الاقتصادي تباطأ بشكل طفيف في سنة 2007 (4,2٪ مقابل 4,4٪) بسبب التراجع الحاد للنمو في المغرب الأقصى الذي تراجع من 8٪ في سنة 2006 إلى 2,2٪ في عام 2007. وقد ساد الجفاف مجددا في المنطقة على غرار سنة 2005 ولا سيما في المغرب الأقصى.

وبالمقابل، استأنفت **الجزائر** نموها (4,6٪ مقابل 2٪) بفضل المقابيض المتأتية من المحروقات. وفعلا، فقد دعم ارتفاع أسعار البترول المقابيض العمومية التي تمّ توظيف جزء منها لنفقات البنية الأساسية.

وتدعم **النشاط الاقتصادي في تونـس** خلال سنة 2007 بنسبة نمو على مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تساوي 6,3٪ مقابل 5,5٪ قبل سنة.

وفي **الشرق الأوسط**، ظلّ النشاط الاقتصادي صلبا، حيث سجل نفس النسق الذي بلغه في عام 2006 أي 5,8٪.

ورغم ركود الإنتاج البترولي، فإن المستوى المرتفع لأسعار الذهب الأسود دعم النفقات العمومية وعزز القروض الممنوحة للقطاع الخاص على مستوى المنطقة المصدرة للبترول.

وقد واصلت البلدان المصدرة للنفط تسجيل نمو صلب ولو أنه في تراجع طفيف بلغ 5,6٪ مقابل 5,8٪ في العام السابق. بيد أن العجز الجاري بقي مرتفعا رغم بعض التحسن، حيث تراجع من 24٪ إلى 22,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

فالأداء الجيد للبلدان المصدرة للنفط جر في فلكه بلدان منطقة الشرق بفضل الآثار الدافعة التجارية والمالية. وارتفع النمو في هذه المنطقة إلى 6,3٪ في سنة 2007 مقابل 5,9٪ في عام 2006.

وفي جانب آخر، يبدو أن الإصلاحات الداخلية التي أدخلتها البلدان غير المصدرة للنفط أتت أكلها.

فقد سجل النمو في مصر زيادة قوية تساوي 7,1٪ مقابل 6,8٪ قبل سنة.

■ **التجارة الدولية** أظهرت بعض علامات الضعف في سنة 2007

هبط نمو الحجم إلى 6,8٪ مقابل 9,2٪ في سنة 2006. فالتباطؤ الحاد المسجل في الاقتصاديات الرئيسية المتقدمة لم يجد سوى تعويضا جزئيا في توسع التجارة في البلدان الصاعدة والنامية.

وكان تقلص الطلب الداخلي في البلدان الصناعية ملائما لنمو التجارة، ذلك أنه أفرز تقلصا في طلب التوريد لديها.

وقد ازداد حجم واردات البلدان ذات الدخل المرتفع بنسبة 4,2٪ مقابل 7,4٪ قبل سنة.

ففي الولايات المتحدة، هبط نمو الواردات بـ 4 نقاط مائوية، حيث تراجع من 5,9٪ إلى 1,9٪. كما أنه شهد تباطؤا حادا في منطقة الأورو، إذا ارتفع إلى 5,1٪ مقابل 7,8٪. وشهدت ألمانيا أضعف نسبة (4,8٪ مقابل 11,2٪).

وفي المملكة المتحدة، انخفض حجم الواردات بـ3,2٪ مقابل ارتفاع بـ10٪ في سنة 2006.

إلا ان ضعف الواردات في البلدان المتقدمة وبالخصوص في الولايات المتحدة عوضه جزئيا تدعم الطلب من البلدان الصاعدة، حيث بقي نمو وارداتها مدعما في سنة 2007، إذ بلغ 12,8٪ مقابل 14,4٪ في سنة 2006.

وازدادت صادرات البلدان المتقدمة بـ 5,8٪ في الحجم أي بتراجع عن العام المنقضي، حيث ازداد الحجم بنسبة 8,2٪. وارتفعت حصتها في الصادرات العالمية إلى 66,4٪.

وازداد حجم صادرات السلع والخدمات في الولايات المتحدة بنسبة 8٪ مقابل 8,4٪ في سنة 2006، وقد ساعدها في ذلك تدعم الطلب المتأتي من البلدان النامية وانخفاض قيمة الدولار.

وتباطأ نمو الصادرات في منطقة الأورو، حيث تراجع من 7,8٪ إلى 6٪ بين عام وآخر في ألمانيا على وجه الخصوص (7,8٪ مقابل 12,5٪).

وازدادت صادرات اليابان بنسبة 8,8٪ في سنة 2007 مقابل 9,7٪ في سنة 2006.

وسجلت الصادرات في البلدان الصاعدة والنامية ازديادا بنسبة 8,9٪ مقابل 10,9٪ قبل سنة.

وبقيت الصادرات الصينية نشيطة في سنة 2007 وسجلت نموا بـ 21,3٪ مقابل 23,9٪ في العام السابق.

وتدعمت نسبة أسعار المبادلات في جل البلدان المتقدمة، حيث انتقلت من -0,2٪ إلى 0,2٪ في الولايات المتحدة ومن -1,4٪ إلى -0,7٪ في منطقة الأورو ومن -6,8٪ إلى -4,4٪ في اليابان. وتحسنت هذه النسب في الاقتصاديات الصناعية الجديدة لآسيا بـ 1,6 نقطة مائوية. إذ انتقلت من -1,9٪ إلى -0,3٪ في سنة 2006.

وارتفعت **أسعار البترول** إلى قمم جديدة للسنة الرابعة تباعا في سنة 2007، حيث بلغت قرابة 100 دولار أمريكي للبرميل من نفط "برنت" عند نهاية السنة وارتقت بذلك إلى 96,02 دولار. وارتفع سعر البرميل بالمعدل السنوي إلى 71 دولار مقابل 65 دولار في سنة 2006.

وشهدت تكاليف **المواد الأولية من غير الطاقة** غلاء حادا طيلة سنة 2007. فخلال النصف الأول من السنة، ازدادت أسعار المواد الأولية من غير مواد الطاقة بشكل محسوس تحت تأثير تصاعد أسعار المواد الأولية الصناعية والمواد الفلاحية، بينما تدعمت خلال النصف الثاني خاصة من جراء استمرار ازدياد أسعار المواد الفلاحية والغذائية وذلك بفضل متانة الطلب الصيني، نظرا إلى مراجعة أسعار المواد الأولية الصناعية نحو الانخفاض.

وتقدمت أسعار المواد الأولية من غير الطاقة في المعدل بنسبة 19٪ في سنة 2007.

واستمرت **الاختلالات العالمية** في سنة 2007، حيث بقي العجز الجاري في الولايات المتحدة مرتفعا بشكل محسوس خلال السنة قيد الدرس ولو أنه تراجع مقارنة بسنة 2006 من 6,2٪ إلى 5,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي تحت تأثير النمو الصلب للصادرات الصافية.

إلا أن العجز الجاري الأمريكي قابله الفائض الذي حققته البلدان المصدرة للبترول التي توفرت لها أرباح تعادل 12,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت الصين واليابان فوائض هامة على مستوى حسابات المعاملات الجارية أي 11,1٪ و4,9٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي أو 360,7 و 212,8 مليار دولار أمريكي.

وفي مجال **المالية العمومية**، تحسن وضع الميزانية في جل البلدان المتقدمة في سنة 2007، حيث سجلت عجزا بنسبة 1,2٪ مقابل 1,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2006.

وتقلص العجز في الولايات المتحدة، حيث تراجع من 2,6٪ إلى 2,5٪.

وأعطى تطهير المالية العمومية في منطقة الأورو ثماره، ذلك أن العجز انخفض بأكثر من النصف، حيث انتقل من 1,4٪ إلى 0,6٪ بين سنة وأخرى، ومرد ذلك خاصة إلى الضغط على النفقات الأولية.

كما تدعمت وضعية الميزانية في اليابان بحاصل سالب قدره 3,4٪ في سنة 2007 مقابل 3,8٪ في العام السابق.

وفي الصين تضاعف حاصل تمويل الإدارات العمومية، حيث انتقل من 1٪ إلى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس سياسة ميزانية أكثر تشددا، ويتمثل الهدف من ذلك في تعديل النمو القوي للصادرات الصينية.

وقد أثرت الأزمة المسجلة في أهم الأسواق المالية في قيادة **السياسة النقدية** لدى جل البلدان المتقدمة.

واختار بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي أخذ في الاعتبار مدى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، النمو على حساب التضخم.

فطوال النصف الأول من سنة 2007، لم يدخل الاحتياطي الفيدرالي على النسبة المستهدفة للأموال الفيدرالية أي تغيير في مستوى 5,25٪.

إلا أنه مع تفاقم الاضطرابات المالية بداية من شهر أوت 2007، قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي وضع حد للجمود النقدي وخفض نسبته الرئيسية بـ100 نقطة أساسية للنزول بها إلى 4,25٪. كما أنه ضيق الفارق بين الأموال الفيدرالية ونسبة الإسقاط التي خفضها من 100 إلى 50 نقطة أساسية.

وفي جانب آخر، وبهدف مواجهة تفاقم المخاوف المرتبطة بمخاطرة القرض التي أدت إلى ندرة السيولة، وضع بنك الاحتياطي الفيدرالي خطوط اعتماد قصد تمكين البنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري من توفير سيولات بالدولار الأمريكي. كما أنه وسع تشكيلة الضمانات المقبولة وكذلك المؤسسات المنتفعة بتمويله.

واعتبارا للمخاطر التي تهدد استقرار الأسعار في منطقة الأورو، رفّع البنك المركزي الأوروبي نسبته الرئيسية في مناسبتين خلال النصف الأول من سنة 2007 للارتقاء بها إلى 4٪ في شهر جوان 2007.

إلا أنه على إثر اندلاع الاضطرابات في الأسواق المالية، فضل البنك المركزي الأوروبي المحافظة على النمو من خلال إبقاء نسبته الرئيسية على حالها خلال النصف الثاني من سنة 2007 نظرا لتدهور آفاق النمو.

وقام بنك إنجلترا بترفيع نسبته الرئيسية في ثلاث مناسبات للارتقاء بها إلى 5,75٪. ثم بدأ بعد ذلك بتيسير سياسته النقدية عند نهاية السنة من خلال تخفيض نسبته بـ50 نقطة أساسية للنزول بها إلى 5,25٪ من جراء نتائج أزمة القروض عالية المخاطر "subprimes".

ورفع بنك اليابان نسبته الرئيسية من 0,25٪ إلى 0,50٪ في شهر فيفري 2007. ليبقي عليها بعد ذلك طيلة بقية العام بدون تغيير.

وقد أبقى بنك اليابان الحال على ماهو عليه طالما لم يصبح التضخم موجبا بشكل واضح ولم يستبعد مخاطرة الانكماش.

وفيما يتعلق **بتطور الأسعار**، ظلت التوترات التضخمية إجمالا تحت السيطرة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2007 لتتفاقم بعد ذلك بداية من شهر سبتمبر في أغلبية البلدان المتقدمة.

وارتفع التضخم، بحساب المعدلات السنوية، إلى 2,2٪ مقابل 2,4٪ في سنة 2006 في الاقتصاديات المتقدمة.

وارتفع التضخم في الولايات المتحدة والذي يقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى 2,9٪ مقابل 3,2٪ في العام السابق.

كما تراجع التضخم الضمني من 2,5٪ إلى 2,3٪ بين سنة وأخرى.

إلا أن الضغوط تزايدت عند نهاية السنة ودفعت الأسعار إلى الأعلى بنسبة 4,3٪ في شهر نوفمبر من جرّاء غلاء الطاقة.

وسجل التضخم في منطقة الأورو ارتفاعا بنسبة 2,1٪ في سنة 2007 مقابل 2,2٪ قبل عام.

وعلى غرار الولايات المتحدة، تأثر تطور الأسعار في منطقة الأورو كثيرا بارتفاع أسعار الطاقة.

وفعلا، فقد ظلت الضغوط التضخمية إجمالا تحت السيطرة خلال النصف الأول من العام قيد الدرس قبل أن تستأنف ارتفاعها بداية من شهر سبتمبر. وبلغت نسبة التضخم 3,1٪ في شهر ديسمبر 2007 مقابل 1,9٪ فقط خلال نفس الشهر من العام السابق.

وبالرغم من أن اليابان وضع حدا لست سنوات من سياسة النسبة صفر، إلا أنه واصل وضعية الانكماش خلال سنة 2007.

وارتفعت الزيادة السنوية لأسعار الاستهلاك بالنسبة لكامل السنة، إلى 0٪ في سنة 2007 مقابل 0,3٪ في عام 2006.

وفي الصين ساهم تصاعد الأسعار البترولية وغلاء المواد الغذائية وكذلك تراكم احتياطات صرف هامة في تفاقم التضخم الذي بلغ 4,8٪ مقابل 1,5٪ في سنة 2006.

و**اهتزت أسواق الصرف الدولية** من جراء اضطرابات الأسواق المالية.

فقد ساهم تزايد الانشغال المتعلق بآفاق النمو الأمريكي وتقلص فارق نسب الفائدة بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو بشكل واضح في انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

وعلاوة على ذلك، تسبب تدهور الوضع في السوق الأمريكية للعقارات في شهر أوت 2007 في انخفاض حاد للدولار خلال بقية السنة.

كما تأثر الأورو بالاضطرابات المالية، حيث سجل انخفاضا طفيفا ليرتفع بعد ذلك بشكل حاد إزاء العملة الأمريكية بين نهاية شهر أوت ونهاية شهر نوفمبر.

وبلغ سعره يوم 27 نوفمبر 2007، 1,49 دولار أمريكي.

إلا أن العملة الموحدة انخفضت مجددا بشكل طفيف تجاه الدولار، حيث تم تبادلها يوم 31 ديسمبر 2007 بـ 1,47 دولار أمريكي أي بزيادة 11,8٪ عن مستواها في بداية العام.

ونتيجة لذلك، اختتمت العملة الأمريكية العام بانخفاض يساوي 10٪ إزاء الأورو. كما انخفض هذا الأخير مقابل العـمـلات الأخرى ماعدا الين الياباني والجنيه الاسترليني.

وفعلا، فإن الأورو تدعم مقابل العملة البريطانية في سنة 2007، حيث تم تبادله بـ0,73 جنيه في نهاية شهر ديسمبر أي اعلـى مستوى له منذ طرح الأورو في سنة 1999. ويرتبط ضعف الجنيه الاسترليني أساسا إلى استباقات متعاملي السوق حول خفض النسب الرئيسية لبنك إنجلترا.

وقد تقلب سعر صرف الين الياباني كثيرا خلال سنة 2007 تحت تأثير سلوك المستثمرين الدوليين تجاه عمليات "Carry-trade" التي تتمثل في تمويل توظيفات بالعملة الأجنبية بنسبة فائدة عالية بواسطة اقتراضات بعملات ذات نسب فائدة ضعيفة مثـل العملة اليابانية. وبلغ سعر الأورو 164,93 ين ياباني في تاريخ 31 ديسمبر 2007 أي بارتفاع يساوي 5,1٪ بالمقارنة مع بداية العام.

وتضررت **الأسواق المالية العالميـة** بشدة بالأزمة المالية المسجلة في السوق الأمريكية للقروض العقارية عاليـة المخـاطـر "Subprimes". وقد اندلعت هذه الأزمة في شهر أوت 2007 حيث أصبحت الهزة المالية الأكثر أهمية منذ أزمة 1929.

وتسببت هذه الأزمة في ندرة السيولة في الأسواق المصرفية وأضرت بالأموال الذاتية للبنوك، وهو ما قاد إلى إعادة تقييم المخاطر.

وكان القطاع المالي الأكثر تضررا من هذه الأزمة. وتقدر الخسائر التي تكبدها الجهاز المصرفي، حسب مصالح صندوق النقـد الدولي، ما بين 440 و510 مليارات دولار، وهو ما أدى إلى انهيار قيم البورصة للبنوك الأمريكية والأوروبية.

وفي جانب آخر، غذت المخاوف المتنامية للمستثمرين من حيث مدى الانعكاسات الاقتصادية والمالية للاضطرابات عدم استقرار أسعار الأسهم بشكل حاد.

إلا أنه بالرغم من عدم الاستقرار، فإن المؤشرات الرئيسية للبورصة سجلت ارتفاعا بالنسبة لكامل السنة.

وقد كسب مؤشر "دودجونس أورستوكس Dow Jones Eurostoxx" الذي يقيس أسعار البورصة في منطقة الأورو، 5٪ بالمقارنة مع سنة 2006، وازداد مؤشر "ستاندارد أندبورس Standard&Poor's" بنسبة 3,5٪ فيما تراجع مؤشر نيكاي 225 بحوالي 11٪.

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (أفريل 2008) والبنك العالمي والبنك المركزي الأوروبي وبنك بلجيكيا.

ب- تطور الاقتصاد التونسي

تدعم النشاط الاقتصادي التونسي في سنة 2007، حيث سجل نسبة نمو على مستوى الناتج المحلي بـ 6,3٪ مقابل 5,5٪ في سنة 2006 وذلك رغم الظرف الدولي غير الملائم.

وكان سير المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية إيجابيا في الجملة بفضل الزيادة المعتبرة للإنتاج الصناعي والتقدم السريع للصادرات.

وقد أمكنت السيطرة إجمالا على التضخم رغم الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للطاقة والتغذية وكذلك الارتفاع المتواصل لقيمة الأورو.

وكان سير **النشاط الفلاحي** في ظروف عادية خلال الموسم 2007-2008.

وتدعم **النشاط الصناعي** خلال سنة 2007. وقد تسارع مؤشر الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع إلى 9,7٪ مقابل 2,8٪ قبل سنة.

وقد تعزز النشاط بفضل حيوية الصناعات المعلمية التي ازدادت بنسبة 8,6٪ مقابل 4,3٪ في سنة 2006 وخاصة منها الصناعات الميكانيكية والكهربائية 29,5٪ مقابل 19,4٪. وشهدت صناعات النسيج والكساء والجلود انتعاشا ملحوظا وازداد إنتاجها بنسبة 5,6٪ بعد تراجع بنسبة 1,4٪ في سنة 2006.

وبالمقابل، تباطأ إنتاج الصناعات الغذائية بالمقارنة مع العام السابق، حيث تراجع من 4,9٪ إلى 1,9٪.

وسجل قطاع الطاقة انتعاشا ملحوظا بنسبة 16,1٪ بعد تراجعه بـ 1,2٪ قبل سنة بفضل تماسك الإنتاج الوطني من المحروقات (من بترول خام وغاز طبيعي).

وواصل الإنتاج المنجمي مساره التنازلي في سنة 2007 وإن بدرجة أقل من التراجع المسجل في سنة 2006 أي -1٪ مقابل -10,3٪.

وحقق **النشاط السياحي** نتائج مرضية إجمالا في سنة 2007 بالرغم من بعض الفتور قياسا بسنة 2006. وسارت المؤشرات الرئيسة للقطاع بصفة ازداد معها وفود غير المقيمين بنسبة 3,2٪ مقابل 2,7٪ في سنة 2006 ليبلغ 6.762 ألف سائح أجنبي مقابل 6.550 ألف قبل سنة، وارتفع عدد البيتات الجملية إلى 34.546 ألف بيتة أي بزيادة 1,3٪ بالمقارنة مع السنة الماضية، وهي سنة ازداد خلالها العدد بنسبة 1,5٪.

وبقي معدل الملء النسبي مستقرا تقريبا (51,6٪ مقابل 51,5٪ في سنة 2006).

وتقدمت المقابيض السياحية من العملة الأجنبية بنسبة 8,9٪ في سنة 2007 مقابل 8,2٪ في عـام 2006 وتجـاوزت بـذلـك 3000 مليون دينار.

وارتفع **إجمالي تكوين رأس المال الثابت** إلى 10.926 مليون دينـار 9.680 مليون في سنة 2006 أي بزيـادة 12,9٪. وحظي القطاع الصناعي بمبلغ استثمار قدره 3.724 مليون دينار.

واستفادت الصناعات المعملية بحجم قـدره 1.174 مليون دينار مقابل 1.085 مليون في سنة 2006 أي بتقدم يسـاوي 8,2٪. وازداد الاستثمار بشكل ملحوظ في فرع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والكساء والجلود، حيث سجل نموا بنسبتـي 26,7٪ و24,2٪ على التوالي مقابل 12,5٪ و-6,25٪ قبل سنة.

واستأثر قطاع الطاقة بحجم قدره 2.294 مليون دينار أي بزيادة 44,8٪ بالمقارنة مع العام السابق.

واختص قطاع النقل والمواصلات بمبلغ 2.264 مليون دينار أي بزيادة 214 مليون دينار عن العام الماضي.

وبلغت نسبة الاستثمار (بـ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 24,4٪ مقابل 23,5٪ في سنة 2006.

وسجلت **المدفوعات الخارجية** فائضا في سنة 2007 بالرغم من توسع العجز الجاري.

وارتفع حاصل ميزان المدفوعات إلى 883 مليون دينار ولو أنه دون ما تم تسجيله في سنة 2006 حيث بلغ 2.773 مليون دينار.

وسجل ميزان العمليات برأس المال والمالية فائضا قـدره 2.088 مليون دينار مقابل 3.647 مليون دينار. ويعزى هذا الانخفـاض أساسا إلى تقلص حاصل مـيـزان الاسـتـثـمـارات الأجـنـبـيـة بـ2.419 مليون دينـار، حـيـث تـراجـع مـن 4.399 ملـيـون إلى 1.980 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن فائض الميزان المذكور ارتفع في سنة 2006 بفضل مقابيض التفويت في 35٪ من رأس مال اتـصـالات تونس بمبلغ 2.250 مليون دولار وإلى أنه بقطع النظر عن هذه المقابيض، يبلغ هذا الفائض 1.427 مليون دينار عوضا عن 4.399 مليون في سنة 2006.

وبقي العجز الجاري على تفاقمه في سنة 2007، إذا انتقل من 824 مليون إلى 1.159 مليون دينار بين عام وآخر، أي على التوالي 2٪ و2,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعزى هذا التوسع في جزء كبير منه إلى تدهور عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 4.445,4 مليون دينار في سنة 2006 إلى 5.029,1 مليون في عام 2007، وذلك رغم تطور الصادرات بنسق أسرع من نسق الواردات أي على التوالي 24,8٪ و 22,2٪ مقابل 12,8٪ و15,7٪ في سنة 2006. بيد أن نسبة التغطية تحسنت بـ1,6 نقطة مائوية لترتفع إلى 79,4٪ مقابل 77,8٪ قبل ذلك بسنة.

ويرتبط توسع العجز التجاري ارتباطا وثيقا بتدهور الحاصل الغذائي بـ 426.8 مليون دينار بعد تحقيق فائض قدره 277.1 مليـون دينار في سنة 2006.

وبالمقابل، انتعش حاصل الطاقة، حيث سجل ربحا قدره 136.2 مليون دينار، وهو أمر لم يحدث منذ سنة 1992 بفضل الزيـادة الكبيرة للإنتاج الوطني من البترول الخام.

وسجل **قائم الدين الخارجي** ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2006، حيث انتقل من 19.683 مليون إلى 19.728 مليون دينار في سنة 2007.

ويظهر تطور المؤشرات الرئيسية للدين انخفاضا في نسبة التداين (44٪ مقابل 47.2٪). كما تراجعت خـدمـة الـديـن، حـيـث انخفضت إلـى 3.296 مليون دينار مقابل 3.881 مليون في العام السابق، وهو مـانـزل بمُعامل خدمة الدين إلى 11.5٪ مـن المقابيض الجارية مقابل 16.4٪ قبل ذلك بسنة.

وارتفعت **الموجودات الصافية من العملة الأجنبية** إلى 9.582 مليون دينار في نهاية سنة 2007 رغم عدم وجود مقابيض تخصيص هامة على غرار سنة 2006، وهي سنة ارتفعت خلالها المـوجـودات إلـى 8.705 ملايين دينار. إلا أن هذه الموجودات لم تغط سوى 141 يوما من التوريد مقابل 157 يوما في عام 2006.

وفعلا، فإن الموجودات الصافية من العملة الأجنبية لم تزدد إلا بـ877 مليون دينار مقابل 2.833 مليون قبل سنة.

فقد سجلت ارتفاعا خلال الأشهر الأولى من سنة 2007 على إثر تحصيل 30 مليار ين ياباني بعنوان الاقتراض الرقاعي "ساموراي السابع" لتشهد بعد ذلك انخفاضا طيلة شهري سبتمبر وأكتوبر تحت تأثير تسديد القسط الأول من الاقتراض "يانكي YANKEE" بمبلغ 250 مليون دولار والتسديد السابق لأوانه لبعض القروض التي أسندها البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 346 مليون دينار.

وازدادت الموجودات عند نهاية السنة، وقد اتسمت الزيادة بتعبئة موارد اقتراض خارجية بقيمة 203 ملايين دينار وتحصيل 38.8 مليون أورو في شكل هبات منحها الاتحاد الأوروبي. بيد أن تفاقم العجز في شهر ديسمبر امتص أثر هذا الازدياد.

وفي مجال **المالية العمومية**، بلغ قائم عجز الميزانية بدون اعتبار التخصيص والهبات الخارجيـة 1.335.1 مليون دينار في سنة 2007 مقابل 1.178.8 مليون في عام 2006.

وبحساب النسبة المائوية من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع العجز إلى 3٪ بعد ما سجل انخفاضا في سنة 2006، حيث تراجع من 3.2٪ إلى 2.9٪.

وعلى **الصعيد النقدي**، ازدادت المكونة النقدية "ن3" بنسبة 12.5٪ في سنة 2007 مقابل 11.4٪ في سنة 2006.

وبلغ هذا التقدم بحساب المعدلات الشهرية، 11.2٪ مقابل 12.4٪ قبل سنة نسبة لنمو اقتصادي إسمي يساوي 8.9٪ و9.4٪ على التوالي. وقد رفع هذا التقدم نسبة سيولة الاقتصاد من 61.6٪ إلى 62.9٪. وفيما يتعلق بمقابلات الجهاز المالي، فإن المستحقات الصافية على الخارج ازدادت بواقع 931 مليون دينار في سنة 2007 مقابل ارتفاع بـ2.763 مليون في العام السابق، تحت التأثير المعدل للموجودات الصافية من العملة الأجنبية.

وازدادت المستحقات الصافية على الدولة بـ 509 ملايين دينار مقابل 999 مليون في سنة 2006 باعتبار ارتفاع قائم رقاع الخزينة في محفظة البنوك بـ239 مليون دينار وانخفاض حاصل الحساب الجاري للخزينة بـ121 مليون دينار.

أما المساعدات للاقتصاد فحققت ارتفاعا هائلا بنسبة 9.7٪ أو 2.525 مليون دينار مقابل 6.6٪ أو 1.618 مليون دينار في العام السابق.

وقد تأتى هذا التطور من ازدياد القروض للاقتصاد بـ 2.424 في سنة 2007 مقابل 1.492 مليون في العام المنقضي. وارتفع قائم أوراق الخزينة مع انتعاشه بمبلغ 27 مليون دينار في شهر ديسمبر 2007 بعد تسجيله انخفاضا بـ44 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق.

وسجل قائم محفظة السندات ازديادا بنسبة 6.8٪ في سنة 2007 مقابل 9.2٪ في سنة 2006.

ولتعديل مستوى السيولة، تدخل البنك المركزي التونسي ليرفع نسبة الاحتياطي الإجباري من 3.5٪ إلى 5٪ في نهاية شهر نوفمبر (منشور البنك المركزي للبنوك عدد 26 لسنة 2007 المؤرخ في 30 نوفمبر 2007). وامتص البنك المركزي في إطار عمليات سياسته النقدية مبلغا كليا قدره 168 مليون دينار خلال نفس الربع الأخير من سنة 2007 مقابل مبلغ يساوي 96 مليون دينار خلال نفس الربع من العام المنقضي.

وانخفضت **نسبة التضخم** بحساب المعدلات السنوية، حيث بلغت 3.1٪ في سنة 2007 مقابل 4.5٪ في عام 2006 بالرغم من استمرار تصاعد الأسعار العالمية للمواد الأساسية وانخفاض قيمة الدينار إزاء الأورو.

وقد تمت السيطرة على التضخم بفضل تباطؤ تصاعد الأسعار بالنسبة لمواد الطاقة (5.9٪ مقابل 14.9٪ في سنة 2006) والمواد الغذائية (2.8٪ مقابل 5.4٪).

وبقطع النظر عن التغذية والطاقة، فإن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك يشهد نفس التطور في سنة 2007 أي 3.1٪ مقابل 2.8٪ في عام 2006.

وتراجعت مساهمة هذين البندين من المواد في الارتفاع الكلي للمؤشر الجملي من 62٪ في سنة 2006 إلى 43٪ في عام 2007.

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في تونس

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	2004	2005	2006	2007	التغيـــرات بـــ ٪	
					2005\2006	2006\2007
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (سنة 1990)	**20.559**	**21.373**	**22.541**	**23.963**	**5,5**	**6,3**
الناتج المحلي الإجمالي بدون الفلاحة والصيد البحري	17.895	18.895	19.976	21.313	5,7	6,7
إجمالي الدخل الوطني المتاح للفرد (بالدينار)	3.576	3.718	4.120	4.377	10,8	6,2
الاستهلاك الوطني الكلي	27.583	29.536	32.197	34.742	9,0	7,9
الادخار الوطني الإجمالي	7.938	7.756	9.521	10.068	22,8	5,7
نسبة الادخار الوطني(بـ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)[1]	22,3	20,8	22,8	22,5	2,0	0,3-
تكوين إجمالي رأس المال الثابت	8.016	8.395	9.680	10.926	15,3	12,9
نسبة الاستثمار (بـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[1]	22,8	22,3	23,5	24,4	1,2	0,9
مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (أساس 100 سنة 2000)	**111,5**	**113,8**	**118,9**	**122,6**	**4,5**	**3,1**
إحداث مواطن الشغل(بآلاف المواطن)[2]	74,4	76,5	76,6	80,0	0,1	4,4
عجز الميزان التجاري (بدون تكاليف الشحن : التكلفة والتأمين والشحن)	3.905	3.498	4.445	5.029	27,1	13,1
نسبة التغطية (الواردات بالصادرات بـ٪)[1]	**75,5**	**79,8**	**77,8**	**79,4**	**2-**	**1,6**
المقابيض السياحية	2.290	2.611	2.825	3.077	8,2	8,9
العجز الجاري (بـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	**2,0**	**1,0**	**2,0**	**2,6**	**1**	**0,6**
حاصل الميزان العام للمدفوعات[3]	**1.213**	**1.216**	**2.773**	**883**	**1.557**	**1.890-**
مُعامل خدمة الدين الخارجي(بـ٪ من المقابيض الجارية)[1]	14,3	12,8	16,4	11,5	3,6	4,9-
نسبة التداين الخارجي(بـ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)[1]	54,6	54,6	47,2	44	7,4-	3,2-
عجز الميزانية (بـ٪ من الدخل المحلي الإجمالي)[1]	**2,8**	**3,2**	**2,9**	**3,0**	**0,3-**	**0,1**
التداين الكلي للدولة\ الناتج المحلي الإجمالي (بـ٪)[1]	**59,4**	**58,3**	**53,9**	**50,9**	**4,4-**	**3,0-**
مجموع النقد "ن3" للجهاز المالي	**21.466**	**23.821**	**26.546**	**29.853**	**11,4**	**12,5**
نسبة سيولة الاقتصاد(نقد3\ الناتج المحلي الإجمالي) بـ٪[1]	58,5	59,9	61,6	62,9	1,7	1,3
المستحقات االصافية على الخارج[3]	**3.127**	**4.113**	**6.876**	**7.807**	**2.763**	**931**
منها: الموجودات من العملة الأجنبية[3]	4.733	5.872	8.705	9.582	2.833	877
بحساب أيام التوريد[4]	107	122	157	141	35	16-
المستحقات الصافية على الدولة[3]	**3.825**	**4.166**	**5.165**	**5.674**	**999**	**509**
مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد	**23.083**	**24.538**	**26.156**	**28.681**	**6,6**	**9,7**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007 ووزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء.

(1) تغيرات بالنقاط المائوية (2) في الأنشطة غير الفلاحية (3) تغيرات بملايين الدنانير (4) تغيرات بحساب الأيام

■ ســـوق الصـــرف

تدعم نشاط سوق الصرف خلال سنة 2007. وارتفع الحجم الجملي للمعاملات بالحاضر إلى 35.566 مليون دينار مقابل 33.098 مليون في سنة 2006 و 27.595 مليون في سنة 2005 بفضل ارتفاع العمليات بالعملة الأجنبية مقابل الدينار وكذلك العمليات عملات أجنبية فيما بينها.

وقد واصل سعر صرف الدينار انخفاضه إزاء الأورو، إلا أنه ارتفع مقابل الدولار الأمريكي والين الياباني.

سير الدينار إزاء أهم العملات الأجنبية

بالرجوع إلى الأسعار الوسطية للسوق المصرفية في نهاية الفترة، انخفض الدينار إزاء العملة الموحدة بنسبة 4,9٪ مقابل 6,1٪ في سنة 2006 وبـ3,5٪ تجاه الدرهم المغربي مقابل 3,3٪ قبل سنة.

وبالمقابل، ارتفعت العملة التونسية مقابل الدولار والجنيه الاسترليني واليان الياباني بـ6,3٪ و4,7٪ و0,2٪ على التوالي في سنة 2007. وتجدرالإشارة إلى أن الدينار ارتفع في سنة 2006 بـ4,9٪ و6,8٪ على التوالي إزاء الدولار الأمريكي واليان الياباني في حين أنه كان انخفض كثيرا مقابل الجنيه الإسترليني أي بنسبة 9٪.

وانخفض الدينار بحساب المعدلات السنوية إزاء الأورو والجنيه الاسترليني والدرهم المغربي بـ4,6٪ و4,1٪ و2,9٪ على التوالي مقابل 3,5٪ و 3,6٪ و 2,9٪ قبل سنة.

وبالمقابل، فإنه سجل ارتفاعا بـ3,9٪ و5,3٪ على التوالي مقابل الدولار واليان الياباني.

وخسر الدينار في سنة 2006، 2,4٪ من قيمته إزاء الدولار الأمريكي.

تطور الأسعار الوسيطة للعملات الرئيسة مقابل الدينار[1]

المسمّى	2003	2004	2005	2006	2007	التغيرات بـ ٪ [2]	
						2005\2006	2006\2007
1 دولار أمريكي	1,2877	1,2456	1,2981	1,3294	1,2799	2,4-	3,9+
1 أورو	1,4573	1,5486	1,6126	1,6709	1,7519	3,5-	4,6-
1 جنيه إسترليني	2,0943	2,2730	2,3492	2,4372	2,5418	3,6-	4,1-
1000 يان ياباني	11,0600	11,4812	11,7453	11,3776	10,8007	3,2+	5,3+
10 دراهم مغربية	1,3391	1,4021	1,4601	1,5036	1,5485	2,9-	2,9-

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

(1) سعر السوق المصرفية (2) العلامة (-) تعني انخفاض قيمة الدينار والعلامة (+) ارتفاع قيمته.

تطور المعاملات في سوق الصرف

العمليات بالحاضر

ازداد الحجم الجملي للمعاملات بالحاضر بنسبة 7,5٪ في سنة 2007 مقابل 20٪ في عام 2006، حيث بلغ 35.566 مليون دينار.

وارتفعت حصة السوق فيما بين البنوك إلى 91٪ من حجم العمليات : عملات أجنبية مقابل الدينار مقابل 89٪ في سنة 2006 بنسبة 81,6٪ للبنوك و18,4٪ للبنوك غير المقيمة.

وقد بلغ تدخل البنك المركزي التونسي 1.110 ملايين دينار في سنة 2007 مقابل 1.205 ملايين في سنة 2006.

وارتفعت حصة العمليات : عملات أجنبية مقابل الدينار إلى 34٪ من الحجم الجملي لمعاملات الصرف بالحاضر مع استمرارية غلبة المبادلات : أورو مقابل الدينار (59.5٪).

وبلغت عمليات صرف العملات الأجنبية فيما بينها حجما جمليا قدره 23.328 مليون دينار مقابل 21.855 في سنة 2006 منها قرابة 96٪ أجزت مع المراسلين الأجانب.

العمليات لأجل

بلغ الحجم الكلي للمعاملات لأجل 3.941 مليون دينار مقابل 2.418 مليون في العام السابق أي بزيادة 1.523 مليون دينار.

وارتفعت العمليات المنجزة بين البنوك والمؤسسات إلى 3.139 مليون دينار منها 87٪ لتغطية الواردات و13٪ لتغطية الصادرات.

وازدادت عمليات البيع لأجل من قبل الوسطاء المعتمدين التونسيين بـ1.108 ملايين دينار قياسا بالعام المنقضي، حيث بلغت 2.717 مليون دينار. أما عمليات الشراء لأجل، فسجلت انخفاضا قدره 266 مليون دينار، إذ تراجعت من 688 مليون دينار في سنة 2006 إلى 422 مليون في عام 2007. وارتفعت حصة المعاملات المحررة بالأورو إلى 39٪ بالنسبة للبيوعات لأجل و53٪ للشراءات لأجل مقابل 38٪ و57٪ على التوالي قبل سنة من ذلك.

وبالمقابل، بلغت حصة العمليات بالدولار الأمريكي 56٪ و 46٪ للبيوعات والشراءات على التوالي مقابل 58٪ و43٪ في سنة 2006.

تطوّر مؤشرات سوق الصرف

(بملايين الدنانير)

نهاية الفترة	2005	2006	2007	التغيرات بـ ٪	
المسمّى				2005\2006	2006\2007
العمليات بالحاضر	**27.595**	**33.098**	**35.566**	**20+**	**7,5+**
أ- العمليات : عملات مقابل الدينار	**10.000**	**11.243**	**12.238**	**12,4+**	**8,8+**
* السوق المصرفية	9.234	10.038	11.128	8,7+	10,9+
منها : - البنوك المقيمة	7.439	7.838	9.075	5,4+	15,8+
- البنوك غير المقيمة	1.795	2.200	2.053	22,6+	6,7-
* البنك المركزي التونسي	766	1.205	1.110	57,3+	7,9-
ب- العمليات : عملات فيما بينها	**17.595**	**21.855**	**23.328**	**24,2+**	**6,7+**
منها : العمليات بين الوسطاء المعتمدين التونسيين	1.308	1.010	886	22,8-	12,3-
العمليات لأجل	**1.674,3**	**2.417,6**	**3.940,7**	**44,4+**	**63+**
منها: العمليات بين الوسطاء المعتمدين التونسيين والمؤسسات	1.654,6	2.296,7	3.138,9	38,8+	36,7+
المجمـــوع	**29.269,3**	**35.515,6**	**39.506,7**	**21,3+**	**11,2+**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

عمليات مقايضة الصرف والعقود الآجلة لنسب الفائدة

ازدادت معاملات مقايضة الصرف: عملات أجنبية مقابل الدينار بشكل كبير في سنة 2007، حيث بلغت 1.696 مليون دينار مقابل 1043 مليون في سنة 2006 و 323 مليون في عام 2005. وقد تم إنجاز 92٪ من هذه المعاملات مع المراسلين الأجانب.

تطور عمليات مقايضة الصرف والعقود لضمان نسب الفائدة

(بملايين الدنانير)

المسمّى	2005	2006	2007	التغيرات بملايين الدنانير	
				2005\2006	2006\2007
السوق المصرفية	1,1	82,9	132,3	+81,8	+49,47
العمليات مع المراسلين الأجانب	311,7	957,9	1.560,5	+646,2	+602,6
العمليات بين الوسطاء المعتمدين التونسيين والمؤسسات	9,7	2,0	3,0	--	+1
المجموع	**323**	**1.043**	**1.696**	**+720**	**+653**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

وكانت **سوق البورصة** أقل أداء من السنة الماضية. فقد أختتم مؤشر التسعيرات لبورصة الأوراق المالية بتونس ومؤشر الرسملة "تونداكس" السنة المحاسبية 2007 بكسب يساوي 21,12٪ و12,14٪ على التوالي مقابل 39,97٪ أو 44,33٪ في سنة 2006.

2

الوضع النقدي والمالي والصرفي ومساهمة القطاع في التنمية خلال سنة 2007

الوضع النقدي والمالي والصـــرفي ومساهمة القطاع في التنمية خلال ســـنة 2007

أ- الإجراءات التنظيمية الجديدة المتخذة على المستوى الاقتصادي والنقدي والمالي

تم إدخال إجراءات هيكلية جديدة في سنة 2007 قصد مواصلة عملية اندماج الاقتصاد التونسي في المتطلبـات الجـديـدة للمنافسة الدولية وقد شملت بالأساس ما يلي :

- الإجراءات لفائدة القطاع المالي،
- تدعيم نشاط السوق المالية،
- النهوض بالاستثمارات،
- تيسير تنظيمات الصرف والتجارة الخارجية،
- إجراءات أخرى.

1- الإجراءات لفائدة القطاع المالي:

■ تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري :

تدخل البنك المركزي التونسي لترفيع نسبة الاحتياطي الإجباري المطبقة على الإيداعات تحت الطلب والمبالغ الأخرى المستحقة للحرفاء وشهادات الإيداع التي تقل مدتها الأولية عن 3 أشهر من 3,5 ٪ إلى 5 ٪ بسبب تراكم سيولات هامة ولا سيما بداية من النصف الثاني من شهر أوت 2007، في السوق النقدية (منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 26 لسنة 2007 المؤرخ في 30 نوفمبر 2007).

■ تعديل طرق إسناد القروض للأشخاص :

تم تعديل شروط تمويل السكن بالشكل التالي :

- الترفيع في حصص تمويل قرض الاستثمار من 60٪ إلى 80٪ وذلك بسبب ازدياد أسعار العقارات،
- تحديد المدة القصوى لتسديد القرض بـ25 سنة،
- حذف الحد الأقصى للقرض البالغ 30 ألف دينار والمتعلق بالقروض المسندة للبناءات ذات الاستعمال السكني والتي لا يتم منحها في إطار برنامج ادخار يعرضه بنك،

- حمل البنوك على ضمان تطابق بين مدة القرض وحدود الموارد التي تموله،
- فرض نسبة فائدة ثابتة بالنسبة للقروض التي تفوق مدتها 15 عاما.

بيد أن شروط القروض المخصصة لتمويل السكن في إطار ناتج ادخار سكني تحدد بحرية من قبل البنوك مع الحرص على توازن موارد الناتج واستعمالاته (منشور البنك المركزي عدد 25 لسنة 2007 المؤرخ في 19 نوفمبر 2007).

وقد تم اتخاذ إجراءات جبائية لفائدة القطاع المالي :

■ ***الترفيع في نسبة المدخرات القابلة للطرح من الأساس الخاضع للضريبة (الفصلان 45 و46 من قانون المالية لسنة 2008) :***

تقرر، بهدف تحسين أداء القطاع المالي، الترفيع في نسبة المدخرات القابلة للطرح من الأساس الخاضع للضريبة من 30٪ إلى 50٪ بالنسبة لـ :

- المدخرات لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها وهي محل تقاض،
- المدخرات لانخفاض قيمة المخزونات المخصصة للبيع،
- المدخرات لانخفاض قيمة الأسهم المدرجة بالبورصة،
- المدخرات لانخفاض قيمة الحصص في الشركات التي تملكها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية،
- المدخرات لمخاطرة استحقاق التعهدات الفنية المتعلقة بشركات التأمين وإعادة التأمين.

■ ***توسيع قابلية طرح المدخرات لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى المؤسسات البنكية غير المقيمة (الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2008) :***

طبقا للتنظيمات السارية، تم الترخيص للمؤسسات البنكية غيرالمقيمة في طرح المدخرات المكونة بعنوان الديون المشكوك في تحصيلها وذلك على غرار المؤسسات البنكية المقيمة.

■ ***توسيع مجال تطبيق قابلة طرح المدخرات للمدخرات المكونة بعنوان الكفالة الممنوحة للحرفاء بالنسبة للمؤسسات المالية المقيمة وغير المقيمة.***

■ ***حذف طرح الاستهلاكات المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتعاطى نشاط الإيجار المالي (الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2008).***

■ ***توضيح قواعد فرض الضرائب على الأداء على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات الإيجار المالي (الفصول من 49 إلى 51 من قانون المالية 2008) :***

يجب على شركات الإيجار المالي أن تحسب الأداء على القيمة المضافة على أساس المبالغ المستحقة بعنوان عقود الإيجار المالي. ويمكنها الانتفاع بطرح الأداء على القيمة المضافة المتعلق بشراء التجهيزات والمعدات والعقارات المستعملة في إطار عقود إيجار مالي.

■ ***حوافز جبائية تهدف إلى مواصلة النهوض بالتصدير :***

في إطار السياسة الرامية إلى تحقيق اندماج كبير للشركات المصدرة في الاقتصاد الوطني وقصد إعطائها مزيدا من فرص العمليات في تونس، تم اتخاذ عدة إجراءات :

تواصل المؤسسات المالية و البنكية العاملة أساسا مع غير المقيمين الانتفاع بالإعفاء من كل الأداءات والضرائب إلى غاية غرة جانفي 2012 عوضا عن غرة جانفي 2009 (القانون عدد 80 لسنة 2006 المؤرخ في 18 ديسمبر 2006).

وقد تم حذف التسبقة التي تساوي 2,5٪ من رقم الأعمال المطلوبة على بيوعات المؤسسات المصدرة كليا في السوق المحلية والتي يتم دفعها بعنوان المستحق على المداخيل أو على الأرباح (الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2008).

2- تدعيم نشاط السوق المالية

■ **قواعد خاصة بصناديق الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في التنمية :**

بمقتضى القانونين عدد 58 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 وعدد 105 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005، تمت مراجعة تنظيم هيئة السوق المالية لإعادة تعريف صناديق المساعدة على الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في التنمية كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. ويتعين على صنفي المؤسسات إيداع ملف لدى هيئة السوق المالية يتضمن جذاذة مصادقة ومسودة القانون الداخلي للصندوق والاتفاقيات المبرمة مع مختلف الأطراف وتوجهات إدارة الصناديق. ويتعين على المتصرفين إعداد تقرير سنوي حول نشاط الصناديق عند ختم كل سنة محاسبية طبقا للتشريع الساري (قرار وزارة المالية المؤرخ في 15 جانفي 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 7 بتاريخ 23 جانفي 2007).

■ **ترشيد طرح ناقص القيمة المتأتي من التفويت في أسهم أو حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2008).**

لم يعد ناقص القيمة المتأتي من التفويت في أسهم أو حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية قابلا للطرح وذلك في حدود انخفاض قيمة التصفية الناتج عن توزيع الأرباح أو المداخيل.

■ **التغطية ضد مخاطر الصرف :**

في إطار دعم تحرير سوق الصرف وقصد تمكين الوسطاء المعتمدين من الأدوات المناسبة لتصرف أفضل في مخاطرة الصرف، تقرر الترخيص للوسطاء المعتمدين في تسعير خيارات الصرف : عملات أجنبية مقابل الدينار لفائدة حرفائهم المقيمين.

وتجدر الإشارة إلى ان سعر خيار الصرف والمنحة يحددان بحرية بين الوسيط المعتمد وحريفه (منشور البنك المركزي للوسطاء المعتمدين عدد 27 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007).

■ بعث سوق بديلة :

علاوة عن السوقين الرئيسية والرقاعية، تم إحداث سوق بديلة تستهدف أساسا مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستفيدة من برنامج التاهيل على الدخول إلى البورصة من خلال الحصول على اقتراضات رخيصة التكلفة وذلك بهدف الانتفاع بموارد جديدة وتعزيز أموالها الذاتية.

■ تعديل شروط إدراج السندات بسوق البورصة :

يقتصر قبول سندات المؤسسات في السوق الرئيسية على الشركات التي يبلغ رأس مالها الأدنى 3 ملايين دينار. وللتذكير، فإنه يتعين أن يكون للشركات دليل لإجراءات التنظيم والتصرف ونشر المعلومات المالية وهيكل تدقيق داخلي وهيكل مراقبة التصرف.

وبالمقابل، فإن قبول السندات في السوق البديلة مرخص فيه للشركات التي تطلب الادخار العمومي بعد الحصول على تأشيرة هيئة السوق المالية على أن تكون سنداتها موزعة على الأقل بين مائة مساهم أو خمسين مساهما مؤسساتيا. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة التي ترغب في الدخول إلى هذه السوق ملزمة بأن يكون رأس مالها مملوكا بنسبة 20٪ منذ أكثر من سنة لمستثمرين مؤسساتين (قرار وزير المالية المؤرخ في 24 نوفمبر 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 79 بتاريخ 2 أكتوبر 2007).

■ تعديل القانون الأساسي للوسطاء بالبورصة :

في إطار دعم شفافية المعلومة المالية وبهدف إدخال مزيد من الصرامة في مجال تعاطي نشاط الوساطة بالبورصة، يتعين على مسؤولي الشركات خفية الاسم أن يكونوا من خريجي التعليم العالي وأن تكون لهم خبرة مهنية بخمس سنوات مقابل ثلاث فقط في السابق.

ويجب أن يخضع نشاط مسك السوق من قبل الوسطاء إلى الموافقة المسبقة لهيئة السوق المالية وبدون إمكانية تفويض هذه المهمة لبورصة الأوراق المالية كما في السابق.

وفي مجال إيقاف نشاط وسيط بالبورصة، تم تفويض هيئة السوق المالية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتامين مصالح الحرفاء ومراقبة عمليات التصفية التي تعد أصلا من مشمولاتها وذلك في صورة إحداث شركة تابعة أو دمج او اقتناء شركة وساطة من قبل شخص أوعدة أشخاص.

وعلى غرار البنوك، تم الترخيص للمؤسسات المالية في تعاطي أنشطة الوساطة المالية والتصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب الغير ومسك حسابات الأوراق المالية وكذلك جمع وإحالة أوامر البورصة. وفي هذا الصدد، ينبغي التوضيح بأن مؤسسات القرض لها نفس التزامات الوسطاء بالبورصة.

■ **ضبط طرق الحجز من المورد على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتعلقة بسندات الاقتراض القابلة للتداول :**

تخضع الفوائد المدفوعة بعنوان رقاع الخزينة قصيرة الأجل ورقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة ذات القصاصة صفر وكذلك الفوائد المتعلقة بالرقاع التي تصدرها الشركات بواسطة الطلب العمومي للادخار والتي تندرج ضمن عمليات الشركة التونسية بين المهنيين لمقاصة و إيداع الأوراق المالية إلى الحجز من المورد على مداخيل الأشخاص والأداء على الشركات (الأمر عدد 1870 لسنة 2007 المؤرخ في 17 جويلية 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 60 بتاريخ 27 جويلية 2007).

3 ــ النهوض بالاستثمارات

تم اعتماد تدابير جديدة لتيسير النهوض بالاستثمارات، وقد شملت أساسا ما يلي :

■ **إجراءات تهم تمويل الفلاحة و الصيد البحري :**

تم الإبقاء على شبكات القروض التكميلية للزراعات الفصلية المخصصة للتخصيب التكميلي ومعالجة الفطريات في مستواها لموسم الحبوب 2006-2007. أما آجال التسديد فتم تحديدها إلى 31 أوت 2007 (مذكرة البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 7 لسنة 2007 المؤرخة في 30 مارس 2007).

وتم تحديد منحة الاستثمار الصنف "ب" المتعلقة بالاستثمارات التي ينجزها المستثمرون المتوسطون في الفلاحة والصيد البحري التي كانت محددة في السابق بـ20٪ من مبلغ الاستثمار بالنسبة لكل أصناف النشاط بـ 150 ألف دينار وحصرها في اقتناء الوحدات العصرية لإنتاج السمك الأزرق.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمستثمرين في نشاط تبريد المواد الفلاحية ومواد الصيد البحري الانتفاع بالامتيازات المتصلة بالتنمية الجهوية شريطة أن تكون مدمجة في مشاريع فلاحية وموجودة في منطقة تنمية جهوية (الأمر عدد 14 لسنة 2007 المؤرخ في 3 جانفي 2007 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 3 بتاريخ 19 جانفي 2007).

ولتخفيف ثقل تداين قطاع الفلاحة، قررت الدولة حطا جزئيا من الدين كما يلي :

- يمكن للفلاحين الانتفاع بطرح كلي لفوائد التأخير وكذلك 50٪ من الفوائد غير الخالصة التعاقدية المتعلقة بالقروض الموسمية للزراعات الكبرى (مذكرة البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 28 المؤرخة في 19 نوفمبر 2007).
- تخلي الدولة عن المبلغ الكلي لفوائد التأخير و50٪ من الفوائد التعاقدية المتعلقة بالقروض الفلاحية المتحصل عليها حتى تاريخ 31 أكتوبر 2007 والتي لا يتجاوز مبلغها حد الـ25 مليون دينار.
- تخفيض أساس مؤسسات القرض الخاضع للأداء على الشركات لفترة ثلاث سنوات (2007 و2008 و2009) بداية من سنة التخلي بنسبة 50٪ من الفوائد التعاقدية المتخلى عنها والمتصلة بالقروض المسندة لقطاع الزراعات الكبرى المتحصل عليها حتى تاريخ 31 أكتوبر 2007.

• شطب فوائد التأخير و 50٪ من الفوائد التعاقدية المتعلقة بالقروض الفلاحية والتي سيقع التخلي عنها في سنـوات 2007 و2008 و 2009 من حسابات البنوك.

وقد تمت مراجعة شبكات قروض الزراعات الموسمية للحبوب نحو الارتفاع بالنسبة للموسم 2007 - 2008 لمراعاة زيادة الأعباء وخاصة منها المتعلقة بتكلفة المدخلات وأسعار الحبوب في السوق الدولية (منشور البنك المركزي للبنوك عدد 22 لسنة 2007 المؤرخ في 9 اكتوبر 2007).

■ إجراءات لفائدة الصناعات التقليدية :

في إطار أعمال دعم قطاع الصناعات التقليدية وبهدف التشجيع على الابتكار وتأطير ومساعدة حرفيي الزربية والنسيج، تقـرر إحداث "المركز الفني لإحداث وابتكار وتأطير الزربية والنسيج" (القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 66 بتاريخ 18 أوت 2006 وقرار وزير التجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 14 فيفري 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 15 بتاريخ 20 فيفري 2007).

■ إجراءات لفائدة الصناعة :

استمرارا على السياسة الرامية إلى دعم الصناعات الغذائية، تقرر توسيع مساهمة صندوق تطوير المنافسة الصناعية المسندة في شكل منحة سنوية لمجامع صناعات المصبرات الغذائية (الأمر عدد 313 لسنة 2007 المؤرخ في 19 فيفري 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 16 بتاريخ 23 فيفري 2007).

■ إجراءات لفائدة المؤسسات الصغيرة :

اتخذت السلطات عدة إجراءات لفائدة الباعثين الجدد لتمكينهم من الاندماج في الحياة العملية وحثهم على بعث مشـاريـع خاصة بهم.

وقد تم توسيع الامتيازات في شكل اعتمادات مسترجعة ومنح استثمار التي تنتفع بها المشاريع الصغيرة التي يبعثهـا خـريـجـو التعليم العالي إلى المشاريع المحدثة بواسطة إفراق المؤسسات الاقتصادية.
كما أن أنشطة المهن التي تتعاطاها المؤسسات الصغيرة والصغرى توسعت لمراعاة "مجموعة الأنشطة المرتبطة بالـصـيـانـة" وكذلك "مجموعة أنشطة تقديم الخدمات المتفرقة" (الأمر عدد 1100 لسنة 2007 المؤرخ في 7 ماي 2007 المنشور بالـرائـد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 38 بتاريخ 11 ماي 2007).
وينتفع الباعثون الجدد الذين لا يملكون ضمانات عينية بنسبة 40٪ من تكلفة المشروع المذكور باعتماد مسترجع يساوي حوالـي 100٪ من الأموال الذاتية بمقتضى الأمر عدد 2035 لسنة 2007 المؤرخ في 4 أوت 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 66 بتاريخ 17 أوت 2007. وفعلا، فإن هذا الاعتماد يسند بدون فائدة ويقع تسديده في ظرف فترة قصوى تساوي 11 عاما.

■ **تيسير إجراءات سحب الامتيازات الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمارات (الفصلان 32 و 33 من قانون المالية لسنة 2008) :**

في إطار مواصلة تشجيع الاستثمارات، تم تخفيض تسديد الامتيازات الجبائية والمنح بنسبة العشر لكل سنة استغلال فعلي في صورة عدم احترام مقتضيات التشريع أو عدم البدء الفعلي لبرنامج الاستثمار بعد سنة من تاريخ التصريح به.

■ **تيسير شروط الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة استثمار الربح في الاكتتاب الأولي أو استثمار رأس مال الشركات (الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2008) :**

يمكن للمؤسسات العاملة في الأنشطة المذكورة في الفصل الأول من مجلة الاستثمارات التمديد في أجل دمج الاحتياطي المدرج في "الحساب الخاص للاستثمار" في رأس مال الشركة في نهاية سنة التكوين عوضا عن إيداع التصريح النهائي للسنة التي ينتفع خلالها بالتخفيض.

■ **إرساء نظام جبائي ميسر بالنسبة للمنح المسندة للمؤسسات والمخصصة لتمويل الاستثمارات اللامادية (الفصل 36 من قانون المالية لسنة 2008) :**

تقرر بهدف النهوض بالاستثمارات اللامادية، إعادة إدماج المنح المخصصة لتمويل هذا الصنف من الاستثمارات في النتائج الصافية لكل سنة لفترة تغطي عشر سنوات بداية من عام الحصول عليها عوضا عن نتيجة سنة تحصيلها.

4- تيسير تنظيمات الصرف والتجارة الخارجية:

اتخذت السلطات إجراءات جديدة تهم التحويلات الجارية والعمليات برأس المال على حد السواء وذلك في إطار إرساء التحرير التدريجي لقابلية التحويل الكامل للدينار التونسي وتحرير المالية الخارجية.

أ ــ شروط وطرق التحويل بعنوان العمليات الجارية :

مازال يجري إدخال العديد من الإجراءات لفائدة تحسين مبادرة المتعاملين الاقتصاديين غير المقيمين والمقيمين. وقد جاءت هذه القرارات كما يلي :

■ **شروط تحويل المخصصات بعنوان المصاريف المتعلقة بالتكوين المهني في الخارج :**

تقرر بهدف الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للبلدان المتقدمة والتشجيع على التكوين المهني بالخارج، وتمكين الأشخاص المقيمين المرخص لهم من قبل وزارة التكوين المهني من متابعة تكوين بالخارج والانتفاع بمخصصات في شكل مصاريف

التحضير بمبلغ ألفي دينار لكل فترة تكوين ومصاريف إقامة بواقع 1,5 ألف دينار شهريا وكذلك مصاريف الترسيم وذلك طبقا لاتفاقية التكوين (منشور البنك المركزي للوسطاء المعتمدين عدد 9 لسنة 2007 المؤرخ في 12 افريل 2007).

■ شروط فتح وسير حساب "المخصصات السياحية" :

يمكن لكل شخص فتح حساب "المخصصات السياحية بالدينار القابل للتحويل" في صورة ما إذا كان يملك مبالغ غير مستعملة بعنوان هذه المخصصات عند سفره إلى الخارج (منشور البنك المركزي للوسطاء المعتمدين عدد 15 لسنة 2007 المؤرخ في 26 افريل 2007).

■ إسناد بطاقة دفع دولية بعنوان المخصصات السياحية :

علاوة على الدفع بواسطة الصكوك أو النقود، يستطيع السياح التونسيون استعمال بطاقة دفع دولية بعنوان المخصصات السياحية وذلك لتسوية مصاريفهم في الخارج (منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 4 لسنة 2007 المؤرخ في 9 فيفري 2007).

■ إبرام اتفاق مع البنك المركزي الليبي لتحويل المخصصات السياحية :

عملا بالإتفاق المبرم بين البنكين المركزيين التونسي والليبي، تم الترخيص للمقيمين في تحويل مخصصاتهم السياحة بالدينار التونسي أو بالدينار الليبي (الأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 18 بتاريخ 2 مارس 2007 ومنشور البنك المركزي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 6 لسنة 2007 المؤرخ في 15 مارس 2007).

ب ــ مواصلة تحرير عمليات رأس المال :

في إطار تيسير انتصاب المؤسسات المقيمة بالخارج وبالتالي مواصلة التحرير التدريجي للأنشطة التصديرية، تم اتخاذ عدة إجراءات باتجاه المقيمين وغير المقيمين على حد السواء.

فقد أصبح بإمكان الشركات المقيمة المصدرة التي تحقق رقم أعمال أدنى يساوي 50 ألف دينار تحويل مبلغ يتراوح بين 50 الف و500 ألف دينار بحرية لتمويل الاستثمارات في مكاتب الربط أو التمثيل وبين 100 الف و1 مليون دينار للاستثمارات في شكل فروع أو شركات تابعة أو مساهمات في شركات منتصبة بالخارج.

كما أصبحت الشركات المقيمة غير المصدرة إمكانية تحويل مبالغ تتراوح بين 30 ألف و150 ألف دينار لتمويل مكاتب الربط أو التمثيل ومن 60 ألف إلى 300 ألف دينار للفروع والشركات التابعة أو المساهمة (إعلام الصرف الصادر عن وزارة المالية المنشور

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 18 بتاريخ 2 مارس 2007 ومنشور البنك المركزي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 8 لسنة 2007 المؤرخ في 10 أفريل 2007).

■ مساهمة المقيمين في رأس مال الشركات غير المقيمة المنتصبة بتونس :

عملا بإعلام الصرف الصادرعن وزارة المالية والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 18 بتاريخ 2 مارس 2007 الذي يسمح للأشخاص أو الذوات الاعتبارية بالمساهمة في رأس مال شركات غير مقيمة منتصبة بتونس سواء عند تكوين الشركة أو عند زيادة رأس المال وذلك بواسطة اقتناء أسهم أو حصص بمقابل أو مجانا في هذه الشركات (تم ضبط إجراءات التحويل في منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 23 لسنة 2007 المؤرخ في 10 أكتوبر 2007).

■ طرق وشروط منح القروض قصيرة الأجل بالدينار لفائدة المؤسسات غير المقيمة المنتصبة بتونس :

يمكن للمؤسسات غير المقيمة المنتصبة بتونس الانتفاع بقروض قصيرة الأجل بالدينار لتمويل اقتناء مواد أوسلع ضرورية للاستغلال من السوق المحلية ولتغطية أي نفقات للتسيير.

ويجدر التذكير بأن شروط منح هذه القروض محددة في منشور البنك المركزي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 47 لسنة 87 المؤرخ في 23 ديسمبر 1987 (منشور البنك المركزي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 16 المؤرخ في 10 ماي 2007).

■ تحوير طرق توظيف واستعمال العملات الأجنبية غير القابلة للإحالة :

تم توسيع استغلال الوسطاء المعتمدين للموارد المكونة من العملات غير القابلة للإحالة لآجال تقل عن السنة بدون ترخيص مسبق من البنك المركزي التونسي، إلى تمويل عمليات التوريد والتصدير للشركات المقيمة أو غير المنتصبة بتونس والعاملة في قطاع الخدمات وكذلك إلى تمويل عمليات المنتجات ذات المنشأ المحلي من قبل مؤسسات التجارة الدولية غير المقيمة المنتصبة بتونس.

وللتوضيح، فإن الموارد المذكورة أعلاه يمكن استعمالها في الحالات التالية :

- التوظيف في السوق النقدية بالعملة الأجنبية ولدى مراسلي الوسطاء المعتمدين للعملات الراجعة للحرفاء غير المقيمين أو التوظيف لدى البنك المركزي التونسي بعنوان إيداعات بفائدة،
- شراء أو بيع العملات الأجنبية للقبولات المصرفية التي يصدرها البنك المركزي التونسي في السوق النقدية والتي يحدد عملتها ومبلغها وسعرها،
- تمويل عمليات التوريد والتصدير للشركات المقيمة وغير المقيمة المنتصبة بتونس والعاملة في قطاع الصناعة،
- اتفاق قروض الاستغلال للمؤسسات غير المقيمة،
- التوظيف لدى البنك المركزي التونسي في شكل إيداعات بفائدة (منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 14 لسنة 2007 المؤرخ في 25 أفريل 2007).

■ **تحوير شروط إعادة تصدير العملات التي استوردها غير المقيمين :**

تقرر بهدف إدخال مزيد من المرونة على تنظيمات الصرف الترخيص للمسافرين غير المقيمين إعادة تصدير البقية غير المستعملة من العملات الأجنبية في شكل أوراق نقدية مستوردة بحرية وذلك في حدود ما يقابل 5 آلاف دينار مقابل 3 آلاف فقط في السابق.

بيد أنه إذا تجاوزت المبالغ المعاد تصديرها المبلغ المذكور، فإن العملية تبقى مشروطة بتقديم تصريح بتوريد عملات أجنبية يتم إعداده عند الدخول إلى التراب التونسي يحرره المسافرون غير المقيمين وتؤشر عليه مصالح الديوانة (إعلام الصرف الصادر عن وزارة المالية والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 18 بتاريخ 2 مارس 2007 ومنشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المعتمدين عدد 13 لسنة 2007 بتاريخ 25 افريل 2007).

■ **إدارة الحسابات المصرفية للذوات الاعتبارية المقيمة :**

لتيسير إدارة أعمال المستثمرين بتونس، تقرر حذف الترخيص المطلوب على صعيد الصرف لإدارة الحسابات المصرفية للشركات المقيمة عندما تكون نسبة مساهمة غير المقيمين في رأس مال هذه الشركات أكثر من 50٪ (منشور البنك المركزي التونسي للوسطاء المعتمدين عدد 2 لسنة 2007 بتاريخ 5 فيفري 2007).

■ **التيسير الرامي لتشجيع الاستثمار الأجنبي في المحفظة :**

تقرر الترفيع إلى 20٪ في النسبة القصوى لاكتتاب واقتناء رقاع الخزينة القابلة للتنظير من قبل أجانب غير مقيمين وكذلك النسبة المتعلقة بالرقاع التي تصدرها الشركات المقيمة المدرجة بالبورصة أو الحاصلة على ترقيم مقابل 10٪ في السابق وذلك قصد دفع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة أو في المحفظة (منشورا البنك المركزي للوسطاء المعتمدين عدد 10 و 11 لسنة 2007 بتاريخ 17 أفريل 2007.

5 - الإجراءات الأخرى:

■ **إرساء الاقتصاد الرقمي :**

في إطار استراتيجية تنمية اقتصاد المعرفة، تم تركيز الإطار التنظيمي الذي يحكم الاقتصاد الرقمي. وسيمكن هذا الإطار الجديد الذي يحدد مبادئ وقواعد الشراكة "عام-خاص" القطاع العام التجهز بمنظومات وتطبيقات ضرورية بالأسعار والجودة المطلوبة، والقطاع الخاص من دعم صادرات من خلال تعزيز الطلب على الخدمات المقدمة.

وتسهر الدولة والجماعات المحلية على النهوض بهذا القطاع من خلال المساهمة في :
- تركيز البنية الأساسية الضرورية،
- توفير فرص للتكوين،
- النهوض بالبحث العلمي،
- تأطير المؤسسات العاملة في الاقتصاد الرقمي.

وتتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إبرام اتفاقيات حدد قواعدها وإجراءات تطبيقها وطرق تقييم مخاطرها القانون التوجيهي عدد 13 لسنة 2007 المؤرخ في 19 فيفري 2007 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية عدد 16 بتاريخ 23 فيفري 2007.

■ **طرق وشروط إسناد القروض من صندوق النهوض بمساكن الأجراء :**

يمكن للأجراء الذين تتراوح أجورهم الشهرية ومنحهم بين 3 و 4,5 أمثال الأجر الأدنى الصناعي المضمون الانتفاع بقروض لاقتناء مساكن جديدة كما نصت على ذلك أحكام الأمر عدد 12 لسنة 2007 المؤرخ في 3 جانفي 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 3 بتاريخ 9 جانفي 2007. وتجدر الإشارة إلى أن :

- المبلغ الأقصى للقرض يجب أن يقل عن 210 أمثال الأجر الأدنى الصناعي المضمون أويساويها على أن لا يتجاوز 85٪ من سعر المسكن المصادق عليه من قبل الوزارة المكلفة بالسكن،
- القروض المسندة تخضع إلى نسبة فائدة تساوي 6,75٪ في السنة بالنسبة لمدة 20 سنة +إضافة سنة إمهال،
- مساحة السكن تتراوح بين 80 و 100 متر مربع.

■ **إجراءات لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج :**

عملا بالأمر عدد 5 لسنة 2007 المؤرخ في 3 جانفي 2007 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 2 بتاريخ 5 جانفي 2007، تم تحوير النظام الجبائي المتعلق بالعودة النهائية للتونسيين المقيمين بالخارج كما يلي :
- لم تعد السيارات "كل المسالك" تنتفع بالامتيازات الجبائية وذلك في صورة العودة النهائية،
- تخفيض نسبة الأداء على السيارات الخاصة إلى 30٪ عوضا عن 50٪.

ب- مساهمة القطاع في التنمية

1- تطور المكونات النقدية ومقابلاتها :

اتسمت سنة 2007 بزيادة المستحقات الصافية على الدولة بشكل أقل أي 509 ملايين دينار في سنة 2007 مقابل 999 مليون في عام 2006 بالتظافر مع تدعم المساعدات للاقتصاد والمستحقات الصافية على الخارج في الوقت ذاته. وقد انعكس هذا الوضع إيجابيا على المكونة نقد 3 التي سجلت ارتفاعا بنسبة 12,5٪ مقابل 11,4٪ في سنة 2006.

موارد الجهاز المالي [1] ومقابلاتها

المسمّى	بملايين الدنانير			التغيرات بـ ٪	
	2005	2006	2007	2005\2006	2006\2007
مجموع النقد بمفهومه الأوسع (ن 4)	24.101	26.782	30.116	11,1	12,4
مجموع النقد بمفهومه الأوسع (ن 3)	23.821	26.546	29.853	11,4	12,5
مجموع النقد بمفهومه الضيق (ن 2)	22.130	24.834	28.197	12,2	13,5
النقد (ن 1)	8.742	9.871	11.083	12,9	12,3
النقد اليدوي	3.478	3.873	4.099	11,4	5,8
النقد الكتابي	5.264	5.998	6.984	13,9	16,4
شبه النقد	13.388	14.963	17.114	11,8	14,4
ن 3- ن 2	1.691	1.712	1.656	1,2	3,3-
ن 4 - ن 3	280	236	263	15,7-	11,4
موارد أخرى	8.716	11.415	12.046	31,0	5,5
مجمع الموارد = مجموع المقابلات	**32.817**	**38.197**	**42.162**	**16,4**	**10,4**
الموجودات الخارجية الصافية *	4.113	6.876	7.807	2.763,0	931,0
القروض الداخلية	28.704	31.321	34.355	9,1	9,7
المستحقات الصافية على الدولة *	4.166	5.165	5.674	999,0	509,0
مساعدات للاقتصاد	24.538	26.156	28.681	6,6	9,7
قروض للاقتصاد	*23.168*	*24.660*	*27.084*	*6,4*	*9,8*
محفظة السندات	*1.370*	*1.496*	*1.597*	*9,2*	*6,8*

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.
[1] يضم الجهاز المالي البنك المركزي التونسي والبنوك الشمولية ومركز الصكوك البريدية ومركز الادخار البريدي.
* التغيرات بحساب ملايين الدنانير.

أ- موارد الجهاز المالي :

ازداد مجموع النقد بمفهومه الواسع ن3 بنسبة ٪11,2 مقابل ٪12,4 في سنة 2006 قياسا بنمو اقتصادي اسمي يساوي ٪8,9 في سنة 2007 و٪9,4 في السنة السابقة لها.

وكان تقدم المكونة ن2 بنسبة ٪13,5 في سنة 2007 مقابل ٪12,2 في عام 2006. وقد ترتبت هذه الزيادة عن التطور السريع لشبه النقد أي ٪14,4 مقابل ٪11,8 في سنة 2006.

ولم يتقدم النقد ن1 من خلال ارتفاعه إلى 11.083 مليون دينار في سنة 2007 إلا بنسبة ٪12,3 بعد ارتفاعه بـ٪12,9 في العام السابق. وقد نتج هذا التطور في ذات الوقت عن تسارع نسق ازدياد النقد الكتابي أي ٪16,4 مقابل ٪13,9 في سنة 2006 وعن تباطؤ ازدياد النقد اليدوي أي ٪5,8 مقابل ٪11,4 في السنة الماضية.

وشهدت المكونة "ن3-ن2" انخفاضا بلغ 3.3٪ مقابل ارتفاع بـ1.2٪ في سنة 2006. ونتج هذا الانخفاض عن تقلص قائم الاقتراضات الرقاعية بـ 17.4٪ مقابل -6.6٪ من جهة وعن تراجع قائم الادخار السكني بـ5.1٪ مقابل 6.5٪ في سنة 2006 من جهة اخرى.

ب- مقابلات موارد الجهاز المالي :

بلغت المستحقات الصافية على الخارج 7.807 ملايين دينار في سنة 2007 مقابل 6.876 مليون في عام 2006. وحققت بذلك ارتفاعا قدره 931 مليون دينار مقابل 2.763 مليون في العام السابق.

وعلاوة على ذلك، ارتفعت الموجودات الصافية من العملات الأجنبية إلى 9.582 مليون دينار في نهاية سنة 2007 مقابل 8.705 ملايين في موفى عام 2006 أي ما يعادل 141 يوما من التوريد مقابل 157 يوما في العام المنقضي.

وارتفعت المستحقات الصافيةعلى الدولة إلى 5.674 مليون دينار في سنة 2007 مقابل 5.165 مليون في عام 2006 وسجلت بذلك زيادة قدرها 509 ملايين دينار مقابل 999 مليون دينار في السنة المنقضية. وقد تيسر هذا التطور بفعل تراجع حاصل الحساب الجاري للخزينة بـ121 مليون دينار وارتفاع قائم رقاع الخزينة في محفظة البنوك بـ239 مليون دينار في الآن نفسه.

وتقدمت المساعدات للاقتصاد التي بلغت 28.681 مليون دينار في سنة 2007 مقابل 26.156 مليون في عام 2006، بنسبة 9.7٪ مقابل 6.6٪ قبل سنة. ويعزى هذا الازدياد إلى :

- زيادة القروض من الموارد العادية بنسبة 10.8٪ أو 2.448 مليون دينار مقابل 6.7٪ أو 1.428 مليون في العام السابق،
- الازدياد المعتدل لمحفظة السندات بـ 6.8٪ مقابل 9.2٪ قبل سنة،
- ازدياد أوراق الخزينة بـ27 مليون دينار بعد انخفاضها بـ 44 مليون دينار في سنة 2006.

تطور المساعدات للاقتصاد

المسمّى	بملايين الدنانير			التغيرات بـ ٪	
	2005	2006	2007	2005\2006	2006\2007
قروض للاقتصاد	**23.168**	**24.660**	**27.084**	**6,4**	**9,8**
قروض من موارد عادية	21.226	22.654	25.102	6,7	10,8
قروض من موارد خصوصية	1.662	1.770	1.719	6,5	2,9-
أوراق الخزينة *	280	236	263	44-	27
محفظة السندات	**1.370**	**1.496**	**1.597**	**9,2**	**6,8**
المجموع	**24.538**	**26.156**	**28.681**	**6,6**	**9,7**

* التغيرات بملايين الدنانير

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

2- مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية :

يتسم القطاع المصرفي بشموليته التي تمكنه من إسناد أصناف التمويل مثل القروض المخصصة للاستثمار والتصرف والمساهمات في رأس المال لفائدة كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس وبهدف تحسين تدخل البنوك في مجال التمويل، من المنتظر أن يزيد القطاع من دعمه لتمويل الاقتصاد لتحقيق معدل نمو وسطي يساوي 6,1٪ خلال فترة المخطط الحادي عشر (2007 - 2012).

وفعلا، فبالرغم من اكتساء توزيع القرض طابعا جديدا باعتبار دخول مركزية مخاطر جديدة حيز التنفيذ بداية من شهر جانفي 2007، سيواصل الجهاز المصرفي بذل دعمه لمختلف القطاعات الاقتصادية.

■ التمويل حسب القطاع والأجل :

سجل قائم القروض التي أسندها الجهاز المالي للاقتصاد كما أحصتها مركزية المخاطر وسجل القروض للأفراد من خلال بلوغه 29,2 مليار دينار في سنة 2007، ازديادا بنسبة 11,6٪ مقابل 8,1٪ فقط في العام السابق. وشمل هذا التطور قروض الاستغلال أكثر من قروض الاستثمار.

وقد تقدم قائم القروض قصيرة الأجل الذي تجاوز الـ15 مليار دينار بنسبة 10,6٪ مقابل 3٪ فقط في عام 2006. ويعزى هذا الازدياد إلى الزيادة السريعة للقروض المسندة لقطاع الصناعة أي 10,3٪ مقابل 2٪ لا غير في العام السابق.

ولم يزدد قائم قروض الاستثمار إلا بنسبة 12,6٪ في سنة 2007 مقابل 12,3٪ في عام 2006. وتعود هذه الزيادة الطفيفة إلى تدعم نسق تقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل المسندة لمختلف قطاعات النشاط رغم تسجيل قطاع الخدمات تباطؤا في نسق تطوره.

تبويب قائم القروض للاقتصاد حسب قطاع النشاط وحسب الأجل

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	2006	2007	التغيرات بـ ٪		الحصة في المجموع بـ ٪	
			2005\2006	2006\2007	2006	2007
قروض المهنيين	**20.824**	**22.845**	**6,4**	**9,7**	**79,6**	**78,3**
1- الفلاحة والصيد البحري	**1.334**	**1.404**	**6,8**	**5,2**	**5,1**	**4,8**
المدى القصير	871	889	6,3	2,1	3,3	3,0
المدى المتوسط والطويل	463	515	7,5	11,2	1,8	1,8
2- الصناعة	**7.852**	**8.659**	**2,0**	**10,3**	**30,0**	**29,7**
المدى القصير	5.095	5.639	1,2	10,7	19,5	19,4
المدى المتوسط والطويل	2.757	3.020	3,7	9,5	10,5	10,3
3- الخدمات	**11.638**	**12.782**	**9,7**	**9,8**	**44,5**	**43,8**
المدى القصير	5.800	6.451	4,4	11,2	22,2	22,1
المدى المتوسط والطويل	5.838	6.331	14,4	8,4	22,3	21,7
القروض للأفراد	**5.328**	**6.333**	**18,6**	**18,9**	**20,4**	**21,7**
قروض الاستهلاك	**2.454**	**2.776**	**27,5**	**13,1**	**9,4**	**9,5**
المدى القصير	2.263	2.543	28,9	12,4	8,7	8,7
المدى المتوسط والطويل	191	233	13,7	22,0	0,7	0,8
قروض السكن	**2.874**	**3.557**	**11,9**	**23,8**	**11,0**	**12,2**
المدى المتوسط والطويل	2.874	3.557	11,9	23,8	11,0	12,2
المجموع	**26.152**	**29.178**	**8,1**	**11,6**	**100,0**	**100,0**
المدى القصير	14.029	15.522	3,0	10,6	53,6	53,2
المدى المتوسط والطويل	12.123	13.656	12,3	12,6	46,4	46,8

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

وعلى ضوء التبويب حسب صنف المستفيد، تراجعت حصة القروض المسندة إلى المهنيين، بين عام وآخر، من ٪79,6 في سنة 2006 إلى ٪78,3 في عام 2007. ويعزى هذا الإنحفاض أساسا إلى تدهور حصة مختلف القطاعات : الفلاحة والصيد البحري (٪4,8 مقابل ٪5,1)، الصناعة (٪29,7 مقابل ٪30) والخدمات (٪43,8 مقابل ٪44,5).

وبالمقابل، تحسنت حصة القروض المسندة للأفراد بـ1,3 نقطة مائوية لترتفع إلى ٪21,7 في نهاية 2007 مقابل ٪20,4 قبل سنة. وقد تيسر هذا التحسن بفعل زيادة حصة القروض للسكن والاستهلاك معا بنسبتي ٪12,2 و ٪9,5 على التوالي مقابل ٪11 و ٪9,4 في سنة 2006.

أ- تمويل الفلاحة والصيد البحري :

تطور قائم القروض المسندة مباشرة أو بشكل غير مباشر لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة ٪13,3 ليرتفع في نهاية 2007 إلى 2.389 مليون دينار مقابل 2.109 ملايين في العام السابق. وقد تيسر هذا التطور بفضل زيادة القروض المسندة بشكل غير مباشر بنسبة 9,9 نقاط مائوية.

وتطور قائم قروض التصرف الذي انتقل من 1.458 مليون دينار في سنة 2006 إلى 1.604 ملايين في عام 2007 بنسبة 10٪ مقابل 6.3٪ في العام السابق. وشملت هذه الزيادة قائم القروض غير المباشرة المسندة لمؤسسات خزن المواد الفلاحية وتسويتها أكثر منها القروض المباشرة.

قائم القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حسب فرع النشاط

(بملايين الدنانير)

المسمّى	قروض قصيرة الأجل				قروض متوسطة وطويلة الأجل				المجموع			
	2006	2007	التغيرات بـ ٪		2006	2007	التغيرات بـ ٪		2006	2007	التغيرات بـ ٪	
			05\2006	06\2007			05\2006	06\2007			05\2006	06\2007
قروض مباشرة	871	889	1,5-	2,1	463	515	3,2	11,2	1.334	1.404	1,2	5,2
قروض غير مباشرة	587	715	14,4	21,8	188	270	27	43,6	775	985	17,2	27,1
* مؤسسات تسويق المواد الفلاحية	587	715	14,4	21,8	127	202	41,1	59,1	714	917	18,4	28,4
منها: الديوان الوطني للزيت	149	77	33	48-	28	99	6,7-	253,6	177	176	24,6	0,6-
ديوان الحبوب	309	500	45,8	61,8	-	-	-	-	309	500	45,8	61,8
التعاضدية المركزية للقمح	17	24	37-	41,2	7	7	75	0	24	31	22,6-	29,2
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	27	30	63-	11,1	65	68	140,7	4,6	92	98	8-	6,5
* مؤسسات تسويق المعدات الفلاحية	-	-	-	-	61	68	5,2	11,5	61	68	5,2	11,5
المجموع	**1.458**	**1.604**	**6,3**	**10**	**651**	**785**	**7,5**	**20,6**	**2.109**	**2.389**	**6,8**	**13,3**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

أما قائم قروض الاستثمار المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فارتفع إلى 785 مليون دينار في سنة 2007 وسجل بذلك ارتفاعا يساوي 20.6٪ مقابل 7.5٪ فقط في العام السابق. وشمل هذا التقدم قائم القروض المباشرة والقروض غير المباشرة على حد السواء.

ب ــ تمويل الصناعة

تقدم قائم القروض المسندة للقطاع الصناعي من خلال ارتفاعه إلى 8.659 مليون دينار في نهاية سنة 2007 مقابل 7.852 مليون في موفى سنة 2006 بنسبة 10.3٪ مقابل 2٪ فقط في السنة السابقة تحت تأثير التسارع المسجل على مستوى نسق تطور القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل في نفس الوقت أي بارتفاع يساوي 10.7٪ و9.5٪ على التوالي مقابل 1.2٪ و3.7٪ فقط في سنة 2006.

تبويب قائم القروض المسندة للقطاع الصناعي حسب فرع النشاط

(بملايين الدنانير)

المسمّى	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويلة الأجل			المجموع		
	2006	2007	التغيرات بـ ٪ 06\2007	2006	2007	التغيرات بـ ٪ 06\2007	2006	2007	التغيرات بـ ٪ 06\2007
استخراج مواد الطاقة	47	10	78,7-	27	22	18,5-	74	32	56,8-
استخراج المواد من غير الطاقة	90	87	3,3-	76	71	6,6-	166	158	4,8-
الصناعات الغذائية	1.178	1.295	9,9	558	648	16,1	1.736	1.943	11,9
صناعات النسيج والكساء	489	514	5,1	191	158	17,3-	680	672	1,2-
صناعة الجلود والأحذية	86	84	2,3-	22	36	63,6	108	120	11,1
صناعة الخشب والمصنوعات من الخشب	131	137	4,6	38	41	7,9	169	178	5,3
صناعة الورق والورق المقوى والنشر والطباعة	181	203	12,2	146	166	13,7	327	369	12,8
معامل التكرير والصناعات النووية	38	37	2,6-	3	2	33,3-	41	39	4,9-
الصناعة الكيميائية	312	359	15,1	165	172	4,2	477	531	11,3
صناعة المطاط والبلاستيك	243	287	18,1	156	164	5,1	399	451	13,0
صناعة مواد منجمية اخرى أو معدنية	382	437	14,4	466	467	0,2	848	904	6,6
التعدين وأشغال المعادن	559	719	28,6	201	211	5,0	760	930	22,4
صناعة المكائن والتجهيزات	74	89	20,3	32	35	9,4	106	124	17,0
صناعة التجهيزات الكهربائية والإلكترونية	201	200	0,5-	87	91	4,6	288	291	1,0
صناعة معدات النقل	147	138	6,1-	79	71	10,1-	226	209	7,5-
صناعات معملية أخرى	151	149	1,3-	58	56	3,4-	209	205	1,9-
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والماء	34	48	41,2	70	175	150	104	223	114,4
البناء	752	846	12,5	382	434	13,6	1.134	1.280	12,9
المجموع	**5.095**	**5.639**	**10,7**	**2.757**	**3.020**	**9,5**	**7.852**	**8.659**	**10,3**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

ج ــ تمويل الخدمات:

بلغ قائم القروض المسندة للخدمات 12.8 مليار دينار في سنة 2007 مقابل 11.6 مليار في عام 2006. وسجل بذلك ارتفاعا يساوي 9,8٪ مقابل 9,7٪ قبل سنة. ويعزى هذا التطور إلى ازدياد قائم قروض التسيير بنسبة 11,2٪ مقابل 4,4٪ في سنة 2006 ليبلغ 6.451 مليون دينار في سنة 2007 مقابل 5.800 مليون في العام السابق.

وفيما يتعلق بقائم قروض الاستثمار المسندة لقطاع الخدمات، فقد ازداد بنسبة 8,4٪ مقابل 14,4٪. وأخر هذا الفتور عن تباطؤ قائم القروض لفائدة بعض فروع النشاط بالتظافر مع انخفاض قائم القروض المسندة لفروع النزل والمطاعم والإدارة العمومية.

تبويب قائم القروض المسندة لقطاع الخدمات حسب فرع النشاط

(بملايين الدنانير)

المسمّى	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويلة الأجل			المجموع		
	2006	2007	التغيرات بـ ٪ 06\2007	2006	2007	التغيرات بـ ٪ 06\2007	2006	2007	التغيرات بـ ٪ 06\2007
التجارة وإصلاح السيارات ومواد منزلية	2.875	3.163	10,0	937	1.098	17,2	3.812	4.261	11,8
النزل والمطاعم	838	931	11,1	2.385	2.224	6,8-	3.223	3.155	2,1-
النقل والمواصلات	314	357	13,7	732	808	10,4	1.046	1.165	11,4
الأنشطة المالية	210	270	28,6	226	326	44,2	436	596	36,7
العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات	995	1.143	14,9	937	1.046	11,6	1.932	2.189	13,3
الإدارة العمومية	39	26	33,3-	78	66	15,4-	117	92	21,4-
التربية	10	15	50,0	21	28	33,3	31	43	38,7
الصحة والأعمال الاجتماعية	75	72	4,0-	191	207	8,4	266	279	4,9
الخدمت الجماعية و الاجتماعية والشخصية	149	172	15,4	206	271	31,6	355	443	24,8
الخدمات المنزلية	2	2	0,0	2	3	50,0	4	5	25,0
غيرها	293	300	2,4	123	254	106,5	416	554	33,2
المجموع	**5.800**	**6.451**	**11,2**	**5.838**	**6.331**	**8,4**	**11.638**	**12.782**	**9,8**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

■ التمويل حسب صنف المؤسسات:

تقدم قائم القروض المسندة للمؤسسات العمومية من خلال بلوغه 948 مليون دينار في سنة 2007، بنسبة 24,2٪ مقابل 13,5٪ في العام السابق، وقد شمل أهم مبلغ منها قطاع الخدمات أي 572 مليون دينار.

وسجل قائم القروض المسندة للمؤسسات الخاصة تطورا بنسبة 9,1٪ مقابل 6,1٪ في سنة 2006، حيث انتقل إلى 20,1 مليار دينار مقابل 21,9 مليار منها 12,2 مليار دينار لفائدة قطاع الخدمات.

وقد تحسنت حصة المؤسسات العمومية في قائم القروض المسندة بشكل طفيف لتبلغ 3,2٪ في سنة 2007 مقابل 2,9٪ في العام السابق.

وبالمقابل، انخفضت حصة المؤسسات الخاصة لتنزل إلى 75,1٪ في سنة 2007 مقابل 76,7٪ في سنة 2006.

وفيما يتعلق بالقروض المسندة للأفراد، فقد تقدمت بنسبة 18,9٪ مقابل 18,6٪. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع قروض السكن التي ازدادت بنسبة 23,8٪ مقابل 11,9٪ في العام السابق.

توزيع قائم القروض بين المؤسسات (العمومية والخاصة) والأفراد :

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	2006			2007			التغييرات بـ ٪	
	قصيرة الأجل	متوسطة وطويلة الأجل	المجموع	قصيرة الأجل	متوسطة وطويلة الأجل	المجموع	2005\2006	2006\2007
قروض للمهنيين	**11.766**	**9.058**	**20.824**	**12.979**	**9.866**	**22.845**	**6,4**	**9,7**
الفلاحة والصيد البحري	**871**	**463**	**1.334**	**889**	**515**	**1.404**	**6,8**	**5,2**
المؤسسات العمومية	3	2	5	7	1	8	35,4	60,0
المؤسسات الخاصة	868	461	1.329	882	514	1.396	0,3-	5,0
الصناعة	**5.095**	**2.757**	**7.852**	**5.639**	**3.020**	**8.659**	**2,0**	**10,3**
المؤسسات العمومية	136	98	234	201	167	368	13,2	57,3
المؤسسات الخاصة	4.959	2.659	7.618	5.438	2.853	8.291	1,6	8,8
الخدمات	**5.800**	**5.838**	**11.638**	**6.451**	**6.331**	**12.782**	**9,7**	**9,8**
المؤسسات العمومية	351	173	524	259	313	572	12,5-	9,2
المؤسسات الخاصة	5.449	5.665	11.114	6.192	6.018	12.210	10,4	9,9
القروض للأفراد	**2.263**	**3.065**	**5.328**	**2.543**	**3.790**	**6.333**	**18,6**	**18,9**
قروض الاستهلاك	2.263	191	2.454	2.543	233	2.776	27,5	13,1
قروض السكن	-	2.874	2.874	-	3.557	3.557	11,9	23,8
المجموع	**14.029**	**12.123**	**26.152**	**15.522**	**13.656**	**29.178**	**8,1**	**11,6**
المؤسسات العمومية	490	273	763	467	481	948	13,5	24,2
المؤسسات الخاصة	11.276	8.785	20.061	12.512	9.385	21.897	6,1	9,1
الأفراد	2.263	3.065	5.328	2.543	3.790	6.333	18,6	18,9

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

التكيف من خصوصيات الاقتصاد

أ ــ تدخل البنك التونسي للتضامن:

شملت تدخلات البنك التونسي للتضامن كل قطاعات النشاط. وعلى هذا الأساس، مول البنك، 10.282 مشروعا خلال سنة 2007 مكنت إحداث 18.712 موطن شغل بحجم أموال بلغ 81.7 مليون دينار.

ويستعرض الجدول التالي تدخل البنك خلال الفترة 1999 - 2007 :

المؤسسات الصغرى

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	14.792	14.552	12.324	10.186	7.398	7.586	7.667	6.152	10.282
المبالغ	53,4	49,2	41,8	51,6	40,9	39,3	43,0	39,9	81,7
مواطن الشغل	21.137	19.251	17.492	15.705	12.218	12.211	11.927	10.208	18.712

المصدر : البنك التونسي للتضامن.

القروض الصغرى

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	489	6.913	13.268	24.500	32.239	38.559	46.313	58.458	63.961
المبلغ	0,4	5,1	8,9	18,3	25,0	29,8	38,6	49,8	56,6

المصدر : البنك التونسي للتضامن.

ارتفع عدد القروض الصغرى إلى 63.961 بمبلغ قدره 56.6 مليون دينار مقابل عدد بنفس الحجم (58.458) ومبلغ قدره 49.8 مليون دينار في العام السابق.

وقد اضطلع البنك التونسي للتضامن خلال السنوات الثلاث الأخيرة بالتمويلات التالية :

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	2005		2006		2007	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
المؤسسات الصغرى	7.667	43	6.152	39,9	10.282	81,7
القروض الصغرى	46.313	38,6	58.458	49,8	63.961	56,6
الحواسيب العائلية	8.582	8,3	8.122	7,4	6.117	6,6
المجموع	**62.562**	**89,9**	**72.732**	**97,1**	**80.360**	**144,9**

المصدر : البنك التونسي للتضامن.

ب ــ تدخل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

صادق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة منذ إحداثه وحتى نهاية 2007 على تمويل أكثر من 440 مشروعا بمبلغ قروض يساوي 97 مليون دينار. ويتوزع هذا المبلغ حسب القطاع كما يلي :

- 87.2 مليون دينار للصناعة
- 8.4 ملايين دينار للخدمات
- 1.8 مليون دينار للفلاحة والصيد البحري.

ج ــ التدخل لفائدة الأفراد :

ازداد التداين الجملي للأفراد إزاء الجهاز المصرفي من خلال بلوغه 6.333 مليون دينار مقابل 5.328 مليون قبل سنة بمبلغ 1.005 ملايين دينار أو 18.9٪ مقابل 835 مليون دينار و 18.6٪ في سنة 2006.

تبويب قائم القروض التي أسندها الجهاز المصرفي للأفراد حسب غرض التمويل

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمّى	2006	2007	التغييرات بـ ٪	
			2005\2006	2006\2007
قروض قصيرة الأجل	**2.263**	**2.543**	**28,9**	**12,4**
النفقات الجارية	1.970	2.137	25,9	8,5
نفقات أخرى	293	406	53,4	38,6
قروض متوسطة وطويلة الأجل	**3.065**	**3.790**	**12,0**	**23,7**
السكن	2.874	3.557	11,9	23,8
السيارات	170	198	13,3	16,5
السخانات الشمسية	-	8	-	-
الحاسوب العائلي	20	26	-	30,0
القروض الجامعية	1	1	-	-
المجموع	**5.328**	**6.333**	**18,6**	**18,9**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2007.

ويعود هذا الارتفاع إلى تسارع النسق على مستوى تطور قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل الذي تقدم بنسبة 23.7٪ في سنة 2007 مقابل 12٪ فقط في عام 2006.

وبالمقابل، لم يزدد قائم القروض قصيرة الأجل إلا بنسبة 12.4٪ مقابل 28.9٪ في العام السابق.

3

تقريـــر عن النشـــاط لسنـــة 2007 وعرضه على مجلس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية

تقرير عن النشاط لسنة 2007 وعرضه على مجلس الجمعية

بعد سن القانون عدد 26 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 القاضي بتنقيح القانون عدد 90 لسنة 58 المؤرخ في 19 ماي 1958 والقانون عدد 19 لسنة 2006 المؤرخ في 2 ماي 2006 الذي نقح القانون عدد 65 لسنة 2001، شهدت الجمعية نشاطها يتكثف ودورها يتدعم بصفتها مؤسسة استشارية وتمثيلية للمهنة.

وعلى هذا الأساس، قامت الجمعية بعدة أعمال طيلة سنة 2007 ودعمتها وخاصة منها :

- مشروع الاتفاقية النموذجية لدراسة وظيفة الموفق البنكي،
- إدارة وتحسين جودة الخدمات المصرفية،
- تنظيم الصالون الوطني الأول للخدمات المصرفية والنقد الإلكتروني،
- التكوين المهني،
- النهوض بالاستثمار الخاص،
- إعداد طبعة خاصة حول محصلة مساهمة القطاع المصرفي خلال السنوات العشرين للتغيير،
- تنسيق مساهمة القطاع المصرفي في المنتدى الاقتصادي لتونس،
- المساهمة في تركيز مبادئ بازل الثانية لدى البنوك،
- المساهمة في تنظيم تظاهرات و طنية و إقليمية ودولية،
- البروتوكول المبرم مع ماستركارد للمرور من البطاقة CIBT إلى البطاقة الذكية.

أ- الأنشطة المشتركة للجمعية

ساهمت الجمعية بشكل نشيط في مختلف الاجتماعات والتظاهرات المتعلقة بالمهنة المصرفية والتي شملت أساسا ما يلي :

1-المحيط التنظيمي :

- المساهمة في أشغال الهيئة المكلفة بإعداد وتحرير "المذكرات المشتركة" المتعلقة بتطبيق أحكام قانون المالية لسنة 2007 و مختلف النصوص التنظيمية.
- المشاركة في الاجتماعات الخاصة بدراسة مشروع المنشور للبنوك الذي يضبط شروط وطرق مسك السجل الخاص المتعلق بالصكوك بدون رصيد.
- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدراسة مشروع الأمر الخاص بضبط شروط وطرق تطبيق قانون العفو حول مخالفات الصرف والمخالفات الجبائية.
- تنظيم اجتماعات عمل حول تنفيذ التعليمات الرئاسية لفائدة سواق سيارات التاكسي والأجرة والنقل الريفي.
- دراسة مشروع اتفاقية التعاون بين الشركة العربية للضمان الدولي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بالتمويل التمهيدي للصادرات وتمويل انتصاب المؤسسات في الأسواق غير المعتادة.

2- التعاون فيما بين البنوك :

- تنظيم اجتماعات الهيئة القانونية المكلفة بدراسة الصعوبات أمام تطبيق الفصل 78 من قانون المالية لسنة 2007 المتعلق بالاعتراض الإداري والتصريح بالأموال لفائدة قباضات المالية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي أفضت أشغالها إلى إحداث شباك موحد من قبل وزارة المالية لإيداع التصاريح على إثر طلب من القطاع.
- تنظيم اجتماعات الهيئة المكلفة بدراسة تطبيق المقتضيات التنظيمية التي تحكم أسس الحساب للجنة الضمان ولجنة تعديل الصرف حول المكشوفات البنكية.
- المشاركة في الاجتماع بين البنوك المتعلق بدراسة الصعوبات التي تعترض العملة التونسيين بالخارج عند تحويل جرايات التقاعد.
- المشاركة في اجتماعات الهيئة المكلفة بتركيز الصالون الوطني الأول للخدمات المصرفية والنقد الإلكتروني.
- قيادة دراسة حول الإيجار المالي في تونس والمعالجات المحاسبية والجبائية الجديدة الواردة في مشروع قانون المالية لتصرف 2007 وتطبيقها على هذا القطاع وكذلك آفاق التطور على المدى المتوسط لهذا النشاط المالي.

3- تسهيل التجارة :

3-1- متابعة منظومة TTN:

اتسمت سنة 2007 بتثبيت نظام TTN من حيث استغلال التطبيقات البنكية. فقد اختفت الصعوبات المرتبطة بالنقائص التقنية تقريبا وأصبح تبادل الرسائل EDI أكثر إنسانية بين مختلف الأطراف. وتشمل التحسينات المنتظرة للمنظومة ما يلي :

- إدماج إضبارة النقل، وهو ما يمكن من تحسين الأداء العام للمنظومة من خلال تقليص آجال الإجراءات الإدارية بالنسبة لرسو السفن وشحنها وتفريغها.
- إثراء المنظومة بتطبيقات جديدة لسلك المهن التابعة مثل ضامني السفن وشركات الشحن.
- التعميم التدريجي للقيود الآلية بالنسبة لكل سندات التجارة الخارجية سواء كانت معينة المقر أو لا، وهو ما يمكن من تحسين نسب خلاص المزودين الأجانب وبالتالي تحسين نسب وشروط تأمين التجارة الخارجية التونسية.
- تعميم التوقيع الإلكتروني للتدفقات بين الأطراف قصد تأمين المنظومة والسماح بانفتاحها على شبكة الأنترنات.

لقد اعتبرت منظومة TTN ناجحة على أكثر من صعيد. ففي إطار الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي وقصد تسهيل المبادلات المغاربية والنهوض بالتجارة الخارجية، فكر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في منظومة مماثلة بالنسبة لمختلف بلدان المنطقة والتماس التجربة التونسية. وفي شهر جويلية 2007، عرضت المهنة على البنوك والمتعاملين العموميين والخواص الليبيين تجربة البنوك التونسية وانطباعاتها حول استعمال المنظومة.

3-2- المشاركة في أشغال هيئة تسهيل الإجراءات :

تمثل المهنة عضوا ناشطا يشارك بانتظام في أشغال هيئة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية. وقد شمل تبسيط الإجراءات أساسا إدارة الجمارك خلال سنة 2007 :

■ التحول التدريجي من منظومة سندة لمنظومة TTN. وبلغت نسبة التحول 80٪ في نهاية سنة 2007.

وكان أثر هذا التحول إيجابيا بالنسبة للبنوك ذلك أن منظومة TTN تتكفل آليا بالقيود التلقائية للسندات، وهو ما يمكن من الإطلاق السريع لخلاص المزودين الأجانب وبالتالي تحسين سمعة تفاعلية البنوك التونسية لدى المراسلين الأجانب وكذلك سمعة ملاءة تونس في المحافل الرسمية.

■ إرساء الانتقائية في المراقبات الجمركية. وقد تم إحداث ثلاثة مسالك للتخليص الجمركي لهذا الغرض: المسلك الأخضر للمؤسسات المعتمدة والتي تقع مراقبتها في محلات المؤسسة (أكثر من 20٪ من المصرحين) والمسلك البرتقالي (المراقبة العشوائية على عين المكان) والمسلك الأحمر (المراقبة الكاملة، 11٪ من المصرحين).

وفيما يتعلق بتبسيط الإجراءات المصرفية في التجارة الدولية، فإن مجهود البنوك يجب أن يشمل :

- تفعيل تسليم المستندات إلكترونيا،
- تشغيل الافتتاحات المستندية إلكترونيا طبقا لتعليمات eUCP التي أصدرتها غرفة التجارة الدولية،
- اشتراك البنوك في مواقع الوساطة الوثائقية جديرة بالثقة من نوع "بوليرو" لتتمكن من قبول وتسليم الوثائق المجردة من ماهيتها المادية (وثيقة الشحن البحري، سند النقل، الفاتورة والشهادة إلخ.) ومعالجتها بشكل آمن.

ويعتبر هذا التطور ضروريا لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد واستقطاب المستثمرين المباشرين الأجانب الذين يولون أهمية أساسية للاستعمال المعمم لتكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل البنوك و الإدارات و خاصة الاعتراف بالوثائق الإلكترونية من قبل مختلف العناصر الاقتصادية.

4- السلامة المعلوماتية :

في إطار النهوض بالبنك الإلكتروني مع تدعيم جانب السلامة، تم تنظيم ورشة عمل تطبيقية حول تحسيس البنوك باستعمال التصديق الإلكتروني واللجوء إلى التعريف القوى بالحرفاء، في شهر سبتمبر 2007. فقد تم تحسيس المشاركين وإعلامهم بأهم القواعد التي يجب احترامها للتحكم الملائم في المخاطر المرتبطة بالبنك الإلكتروني وذلك طبقا للأحكام المتعلقة بإدارة المخاطر العملياتية وبالإشراف على الأنشطة البنكية العابرة للحدود التي حددتها هيئة بازل.

5- التعاون بين الهيئة العربية لضمان الاستثمار والشركة التونسية لضمان التجارة الخارجية والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية :

في إطار تمويل أنشطة التصدير وتطويرها، تتعرض البنوك لعدة مخاطر مختلفة الطابع، وهي عاجزة عن تقييمها نظرا لعدم توفر المعلومة الموثوقة أو لغياب تمثيلها في هذه المجالات. ومن بين هذه المخاطر يمكن ذكر :

- المخاطرة السياسية لبلد الحريف (عدم استقرار سياسي كبير، ثورة، تمرد، انقلاب، حرب أهلية في بلدان إفريقيا الوسطى والاستوائية مثلا).
- المخاطرة الاقتصادية (تقليص الصرف والتحويلات الدولية أو منعها المفاجئ على إثر تدهور أسعار نسب المبادلات).
- المخاطرة السيادية (الفقدان المفاجئ للسيادة كما في العراق أو يوغسلافيا سابقا، التجميد الدولي الذي تفرضه الأمم المتحدة أو القوى العظمى)
- المخاطرة الجيوسياسية (مخاطرة نزاع إقليمي كما في فلسطين والسودان والعراق وإيران الذي يهدد بإشعال كل بلدان المنطقة).

وللمساهمة في إيجاد حل للمشاكل المعترضة، نظمت المهنة المصرفية (الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية) والشركة التونسية لضمان التجارة الخارجية بالتعاون مع الهيئة العربية لضمان الاستثمار[1] في شهر جوان 2007 حلقة دراسية إعلامية لفائدة البنوك التونسية والمتعاملين الرئيسيين من المصدرين. وقد تناولت هذه الحلقة الأدوات والفرص التي تتيحها الهيئة العربية لضمان الاستثمار وخاصة منها :

- في مجال تأكيد خطابات القروض المفتوحة خاصة لدى البنوك العربية والإفريقية أو الإسلامية وفعلا، فمن منطلق خصوصية هذه الهيئة، فإنها تعرف هذه الأسواق ويمكنها توفير ضمانها للبنوك التونسية المترددة في إعطاء تأكيداتها.

- في مجال ضمان التمويلات سواء كانت خاصة بتجهيزات او بدورات استغلال في هذه الأسواق. كما يمكن لهذه الهيئة إعطاء ضمانها للبنوك التونسية التي تمول مؤسسات مصدرة. وفعلا، فإن البنوك التونسية التي تفتقر إلى فروع خارجية وليس لها تمثيل في هذه الأسواق غير المعروفة لديها لا تستطيع أن تفهم بشكل صحيح المخاطر التي يتعرض لها حرفاؤها وتكون بالتالي مترددة في مواكبتهم لغزو هذه الأسواق.

6- تسهيل التجارة الدولية وعمليات الإسناد : المشاركة في إعداد بعض الإجراءات :

ساهمت وزارة التجارة مع المهنة في إعداد دليل لإجراءات التوريد بواسطة الوسائل البحرية والتصديق على إجراءات تعيين مقرات سندات التوريد وإجراءات تقييد السندات وخلاصها. ويستخدم الدليل خاصة كوثيقة أساسية لتحسين الإجراءات الموجودة والتعرف على النقائص الإسنادية في مجال التوريد وتقديم الحلول الملائمة لذلك.

7- وسائل الدفع :

نظمت المهنة على هامش صالون "البنك والنقد الإلكتروني 2007" حلقتين دراسيتين، كان موضوع الأولى حول تنمية استعمال البطاقة البنكية فيما عالجت الثانية مسائل تتعلق بتحسين جودة الخدمات المصرفية والمالية.

وقد مثلت هذه التظاهرات مناسبة لوصف الوضعية والمشاكل المعترضة والحلول التي اقترحها الخبراء وآفاق تنمية النقد الإلكتروني والنهوض به. وعلى هذا الأساس، تم تسجيل عدة تحسينات في مؤشرات نظام النقد الإلكتروني. كما تم الإعلان عن

[1] الهيئة العربية لضمان الاستثمار هي مؤسسة عربية قائمة منذ سنة 1975. ويقع مقرها في الكويت وأعضاؤها كل البلدان العربية وهي مساهمة في رأس مالها (ماعدا جزر القمور). وهي تهدف إلى النهوض بالتجارة والاستثمارات المتبادلة بين البلدان العربية وبقية بلدان العالم. وقد بلغ رأس مالها في تاريخ 31 ديسمبر 2006، 304 ملايين دولار أمريكي.

تكنولوجيات جديدة مثل اعتماد شبكة خاصة للبطاقات البنكية واقتناء برمجيـة ACS لمعالجة العمليات المحلية وفقا للمعيار الدولي 3D Secure.

وفي جانب آخر، تم اتخاذ عدة إجراءات قصد النهوض بالنقد الإلكتروني وتحقيق الأهداف التي رسمتها الاتفاقية فيما بين البنوك للفترة 2006-2009.

وقد شملت هذه الإجراءات بالخصوص :
- طرح بطاقة المخصصات السياحية،
- تحديد الجوانب التعريفية المتعلقة بعمولات السحوبات فيما بين البنوك وعمولات الصرف،
- التوقيع على الاتفاقية بين الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية وماستر كارد للتحول من البطاقة CIBT ذات المسلك المغناطيسي إلى CIB-MCD الذكية،
- تحول مطارف الدفع الإلكتروني إلى المعيار EMV،
- إعداد مشروع ميثاق مع اتصالات تونس في مجال جودة الخدمة،
- إعادة تنشيط خلية السهر في الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية وذلك بالتعاون مع البنك المركزي التونسي و شركة نقديات تونس و البنوك،
- تكوين لجنة قطاعية لدراسة دعم نتائج تونس الجوية،
- إنجاز برنامج إشهار و اتصال،
- إعادة تنشيط لجان النقد الإلكتروني "الانخراط" والإجراءات،
- إعداد إحصائيات شهرية حول تطور مؤشرات النقد الإلكتروني،
- إعداد طرح الدفع للتصريح عن بعد بواسطة البطاقة البنكية،
- تدقيق جودة خدمات الموزعات الآلية الراجعة إلى بنك من البنوك،
- إعداد قاعدة بيانات للموزعات الآلية لبنك من البنوك لتغذية موقع أنترنات بشكل فوري.

وقد قامت المهنة بمعية البنك المركزي في شهر ديسمبر 2007 بمراجعة المعيار NT 112-15 المتعلق بالتحويل البنكي والبريدي قصد ملاءمته مع مقاييس مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ولهذا الغرض، ستراقب بنود تعريف الآمر رسائل وتسجيلات الدفع في السجلات الإلكترونية، وهو ما يمكن مختلف الوسطاء الماليين من القيام بالتثبتات الضرورية ومراقبات المطابقة مع المعايير الدولية السارية و يوجد المعيار قيد التصديق عليه بهدف اعتماده من قبل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الفكرية كمعيار وطني.

ب- الأنشطة الأخرى

علاوة على الأنشطة المشتركة، انكبت الجمعية على أنشطة أخرى ذات طابع اقتصادي تهم القطاع بشكل مباشر أو غير مباشر، و شاركت في:
- منتدى حول "جودة المعلومة المالية : إنجازات وتحديات" نظمته وزارة المالية،

- ملتقى حول "المؤشرات الإحصائية لقياس مجتمع المعلومات" نظمته وزارة تكنولوجيات الاتصال والمجلس الوطني للإحصاء بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية الإفريقية.
- حلقة دراسية موضوعها "تحليل الظرف الاقتصادي وتشخيصه في تونس" نظمها المعهد الوطني للإحصاء.

1- مساندة الاقتصاد :

■ النهوض بالتصدير

تم إشراك الجمعية في مختلف التظاهرات المنظمة بهدف النهوض بالمؤسسات المصدرة ودعم قدرتها التنافسية.

وفي هذا الإطار شاركت المهنة في :
- حلقة دراسية حول ضمان تمويل الصادرات قبل خروجها تم تنظيمها يوم 5 أفريل 2007 في دار المصدر.
- الملتقى الثالث لنادي FAMEX حول الجهاز المصرفي والمالي الجزائري يوم 12 أفريل 2007.
- اجتماع يتعلق بمتابعة برامج تصدير المواد الموسمية انعقد بمقر الإدارة العامة للتجارة الخارجية يوم 17 أفريل 2007.
- يوم حول "علاقة شركات التجارة الدولية مع المنتجين" نظمته غرفة النقابة الوطنية لشركات التجارة الدولية بالتعاون مع مركز النهوض بالصادرات يوم 17 أفريل 2007.
- الاجتماع حول "تنمية الصادرات التونسية في قطاع الخدمات إلى السوقين الموريتانية والليبية" يوم 18 جويلية 2007 في دار المصدر.
- الأيام الإعلامية حول المبادلات التجارية مع بلدان الخليج و المشرق و أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الآسياوية تم تنظيمها بدار المصدر أيام 6 و 7 و 8 أوت 2007.

■ إسناد "القروض الجامعية"

أصبحت البنوك التجارية، حرصا منها على مساعدة الطلبة وتشجيعهم على المثابرة في دراساتهم تبذل دعما متزايدا لهذه الفئة من الحرفاء من خلال إسناد قروض جامعية لهم.

تطور القروض الجامعية

(بآلاف الدنانير)

السنوات	2005		2006		2007*		التغيرات بـ ٪			
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	2006		2007	
							العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
القروض المسندة	1 125	527,1	886	493,9	1 355	677,4	21,2-	6,3-	52,9	37,2

* بيانات مؤقتة

■ تمويل الحاسوب العائلي

عملا بالقرارات الرئاسية أسندت البنوك قروضا مصرفية ميسرة ووضعتها على ذمة العائلات قصد اقتناء حاسوب عائلي.

تطور القروض لشراء "الحاسوب العائلي"

(بآلاف الدنانير)

السنوات	2005		2006		2007*		التغيرات بـ ٪			
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	2006		2007	
							العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
القروض المسندة	10 408	10 608	14 685	16 849	13 014	15 970	41,1	58,5	-11,4	5,2

* بيانات مؤقتة

وعلى هذا الأساس، مولت البنوك خلال سنة 2007 شراء **13 014** وحدة بمبلغ يناهز **16 مليون دينار**.

■ التحكم في الطاقة

شاركت الجمعية حرصا منها على المحيط وتطور تكاليف المواد الأولية وخاصة منها الطاقة، في الاجتماع المتعلق بتكييف آليات التمويل الخاصة بالاقتصاد في الطاقة بالنسبة للبناءات.

ويقدر تمويل الآلية بـ1.130 مليون أورو أي حوالي مليوني دينار تونسي بتمويل من الوزارة الإيطالية للبيئة، وقد أوكلت إدارتها إلى الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

وسيمكن هذا التمويل من إنجاز حوالي 16.000 متر مربع خلال فترة المشروع التي تغطي ثلاث سنوات، 2007-2008-2009 أي باطلاق الآلية في سنة 2007 و إنجاز 6000 متر مربع في سنة 2008 و 10.000 متر مربع في عام 2009.

2- اللجان المتخصصة :

مثلت الجمعية القطاع المصرفي وشاركت في أشغال مختلف اللجان المتخصصة وخاصة المشاركة في :

- أشغال اللجنتين "الإحصائيات الاقتصادية القطاعية الجملية" و"مفهوم الجودة في الإعلام" المكونتين في صلب المجلس الوطني للإحصاء.
- اجتماعات اللجنة المضيقة المتعلقة بسير برنامج تأهيل الصناعة المنعقدة في مقر مكتب تأهيل الصناعة.
- الاجتماعات الدورية للرؤساء المديرين العامين للمؤسسات البنكية المتعلقة بمشاغل القطاع، وقد نظمها البنك المركزي التونسي تحت سامي إشراف رئيس الدولة.

- إجتماع اللجنة المضيقة المتعلقة بتكييف آليات تمويل الاقتصاد في الطاقة بالنسبة للبناءات.
- اجتماع الخبراء المكلفين بإنجاز "دراسة جدوى حول مختلف طرق التصرف لإدارة السجل التجاري" المنعقد في مقر برنامج التعصير الصناعي بوكالة النهوض بالصناعة.

ج- العلاقات الدولية :

شاركت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية في مختلف التظاهرات التي نظمتها المؤسسات الإقليمية والدولية وحرصت على توثيق علاقاتها مع الخارج بهدف النهوض بسمعة الساحة المالية التونسية :

1- الشراكة فيما بين البلدان المغاربية :

- المشاركة في اجتماعات الخبراء المنعقدة على هامش الندوة حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج في المغرب العربي.

- المشاركة في الورشة التي نظمتها خلية الأعضاء الشبان لمعهد العالم العربي لرؤساء المؤسسات بالتعاون مع المركز الدولي للمؤسسات الخاصة (CIPE) حول النهوض بتسيير الجمعيات بتونس.

2- التعاون الدولي

تدعم التعاون الدولي من خلال مشاركة الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية خاصة في :

- الأشغال التحضيرية المتعلقة بدراسة التقرير حول احترام المعايير والشفرات RRNC التي نظمها البنك العالمي.
- منتدى مستثمري "Afrique Finance Corporation" الذي نظمته سفارة نيجيريا.

- حلقة دراسية حول "التحكيم في إفريقيا : الواقع والآفاق" التي نظمها (مركز التوفيق والتحكيم بتونس) بمشاركة مركز التجارة الدولية وندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

- المنتدى الدولي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال "ICT 4 ALL Forum-Tunis+2" الذي نظمته وزارة تكنولوجيات الاتصال تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية التونسية بمشاركة من ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والرابطة الدولية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة التنمية والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

4

التكوين المصرفي في سنة 2007

نشاط التكوين المهني المصرفي

أ- التكوين المتوج بشهادات

1- المرحلة المتوسطة

1-1 تطور الترسيمات خلال الفترة من سنة 2004-2007

يستعرض الجدول أسفله تطور الترسيمات بعنوان المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي خلال الفترة : 2004-2007:

الدورة	عدد المرسمين		
	الجذع المشترك	التخصص	المجموع
2005-2004	244	57	301
2006-2005	280	80	360
2007-2006	125	55	180

شهد العدد الكلي للمرسمين بالمرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي هبوطا حادا بعنوان السنة الدراسية 2006-2007 إذ لم يشمل إلا أقسام السنتين الثانية والثالثة وذلك بسبب إرساء الإصلاح المدخل لهذا الغرض الذي أخر انطلاق دفعة جديدة، وكانت أقسام السنة الأولى تضم في المعدل أعدادا تتراوح بين 120 و 140 طالبا.

وفي جانب آخر، يبوب الجدول التالي توزيع المرسمين "حسب المهن" خلال نفس الفترة :

الدورة	التخصصات			
	مكلف بالحرفاء	مكلف بالقروض	توزيع نواتج التأمين	المجموع
2005-2004	35	22	-	57
2006-2005	36	22	22	80
2007-2006	41	14	-	55
المجموع	**112**	**58**	**22**	**192**

وتبرز قراءة الجدول السابق بشكل جملي أن مهنة "المكلف بالحرفاء" تبقى هاجسا رئيسيا للبنوك التونسية بالنسبة للفترة الحالية نظرا للمكانة الاستراتيجية التي تحتلها هذه الوظيفة في برامج عمل نقاط البيع لشبكة الجهاز المصرفي التونسي وخاصة من حيث جودة الخدمات.

1-2 نتائج الدفعات الأربعة الأولى

على مستوى منظومة التكوين المتوج بشهادات للمرحلة المتوسطة في المركز المهني للتكوين البنكي، تخرجت أربع دفعات، كانت الأولى في ديسمبر 2005 والثانية في مارس 2006 والثالثة في ديسمبر 2006 والرابعة في جانفي 2008. ويستعرض الجدول التالي قوائم بخرجي التكوين البنكي المتخصص مبوبة حسب المهنة والدفعة :

	مقبولون الدفعة الرابعة بـ ٪	مقبولون الدفعة الثالثة بـ ٪	مقبولون الدفعة الثانية بـ ٪	مقبولون الدفعة الأولى بـ ٪
المهن الأمامية، المكلفون بالحرفاء	84	75	68	83
المهن الوسيطة،التمويل\التعهدات \الاستخلاص	65	70	60	63
المهن الأمامية، بيع عقود التأمين	83	60	-	-
المجموع	**79**	**69**	**65**	**75**

وقد بلغت نسبة النجاح المسجلة في اختبارات الشفاهي الكبير للحصول على شهادة التكوين البنكي المتخصص بعنوان الدفعة الرابعة، وهي آخر دفعة، 79٪ مقابل 75٪ و 65٪ و 69٪ للدفعات الأولى والثانية والثالثة على التوالي. وقد أمكن تحسين نسبة النجاح خاصة بفضل :

- دعم أنظمة إعداد الطلبة المعنيين وتأطيرهم،
- وضع منظومة لإسناد الأعداد منسقة ومعممة على كل وحدات التعليم بعنوان المرحلة المذكورة،
- مراجعة إجراءات إنجاز وتقييم التربصات العملية التي تنظم في نهاية كل سنة تخصص بواسطة إرساء نظام عرض تقرير تربص أمام لجنة تحكيم.

1-3 مناظرة الدخول إلى المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي:

تقدم 32 مترشحا غير حاصلين على شهادة الباكالوريا بعنوان سنة 2006-2007 إلى الاختبارات الكتابية لمناظرة الدخول للسنة الأولى من الجذع المشترك للمرحلة المتوسطة من المركز المهني للتكوين البنكي. و قد نجح من جملة الـ16 المقبولين في الامتحان الكتابي 12 منهم بشكل نهائي بعد اجتياز الاختبار الشفاهي، وهو ما يمثل نسبة نجاح تساوي 37.5٪.
وكانت نسبة النجاح المسجلة من حيث القبول (الاختبارات الكتابية) بالنسبة لهذه الدفعة تساوي 50٪، وهي تقل شيئا ما عن سنة 2006 وفي تحسن ملحوظ بالمقارنة مع سنة 2005 (راجع الجدول أسفله). وتعتبر هذه النتيجة هامة لا سيما وأن المترشحين المعنيين بها تابعوا في إطار هذا التكوين ولأول مرة إلى نظام التكوين عن بعد.
وقد تحققت نسبة 25٪ من حصص التكوين بالحضور و 75٪ عن بعد عبر برمجية التكوين عن بعد التي تتوفر للمركز المهني للتكوين البنكي.

الدورة	المترشحون	المقبولون	الناجحون	نسبة النجاح بـ ٪
2005	61	29	24	39,34
2006	45	29	22	48,88
2007	32	16	12	37,50

2 - المرحلة العليا : معهد التقنيات البنكية

تطور عدد المترشحين من القطاع المصرفي التونسي المرسمين بمعهد التقنيات البنكية بباريس خلال السنوات الثلاث الماضية كما يلي :

	2005-2004	2006-2005	2007-2006
السنة الأولى	160	152	81
السنة الثانية	212	161	175
العدد الكلي	**372**	**313**	**256**

وقد سجل العدد الكلي للمرسمين خلال سنة 2006-2007 في تكوين معهد التكوين البنكي المنظمة في إطار الشراكة مع مركز التكوين البنكي بفرنسا، انخفاضا من حيث العدد المطلق بـ57 و116 بالمقارنة مع سنوات 2005-2006 و2004-2005 على التوالي. وكان هذا الانخفاض واضحا أساسا على مستوى أعداد السنة الأولى بسبب دخول النظام الجديد المخصص حصريا لخريجي المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي ولحملة شهادة الباكالوريا +2 من التعليم العالي، حيز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر 2006.

ويفصل الجدولان التاليان نتائج نهاية السنة خلال الفترة 2004-2007 بعنوان السنتين الأولى والثانية :

السنة الأولى لمعهد التقنيات البنكية

السنة	المرسمون	اجتازوا الامتحان	الناجحون	نسبة النجاح بـ ٪
2005-2004	160	160	114	71,25
2006-2005	152	110	98	89,09
2007-2006	81	81	28	34,57

السنة الثانية لمعهد التقنيات البنكية

السنة	المرسمون	المقبولون لاجتياز الشفاهي	الحاصلون على شهادة	نسبة النجاح بـ ٪
2005-2004	212	194	97	50,00
2006-2005	161	150	72	48,00
2007-2006	175	165	109	66,06

وقد شهدت نسبة النجاح التي بلغت 66,06٪ بعنوان السنة الثانية بالنسبة للسنة الدراسية 2006-2007، وهي آخر سنة من النظام القديم، زيادة بالمقارنة مع النتائج المحققة بنفس العنوان خلال السنتين 2004-2005 و 2005-2006 أي على التوالي 50٪ و 48٪.

وسجلت نسبة النجاح البالغة 34,57٪ بعنوان السنة الأولى من معهد التقنيات البنكية للسنة الدراسية 2006-2007 هبوطا حادا بالمقارنة مع السنتين السابقين (89٪ و71٪). وقد يعود ذلك أساسا إلى دخول الإصلاح حيز التنفيذ، وهو إصلاح لم يستوعبه بعد المترشحون لتخصص جديد، ذلك أن مترشحي النظام القديم لمعهد التقنيات البنكية يتأتون بواقع الثلثين من حملة شهادة الباكالوريا +4 وأكثر. وعلى هذا الأساس، تم التخطيط لدعم برامج إعداد المترشحين الجدد وتأطيرهم لهذا الغرض من خلال اتفاق مشترك مع مسؤولي معهد التقنيات البنكية بفرنسا.

3 – المرحلة العليا : الماستير المهنية

اتسمت سنة 2007 بانطلاق وحدة تكوين في شكل ماستير مهنية تم تنظيمها بالاشتراك مع المعهد الأعلى للتصرف بتونس لفائدة 45 موظفا مرسما من أصحاب الشهادات :"باكالوريا+4" أو ما يعادلها.

وتمكن هذه الماستير ذات الطابع المهني، من تغطية حاجيات القطاع بالكفاءات القادرة على فهم أفضل للمخاطرة والحذق الجيد للأدوات الفنية للتغطية التي تسمح للبنوك بالامتثال لمتطلبات المعايير الحذرة الجديدة وتحسين القدرة التنافسية.

وتعتبر الماستير المهنية في مخاطر التسيير وحدة تعليمية تدوم سنتين وتعطي في شكل أيام دراسية ترتكز على محاضرات ودراسات تطبيقية وتصورات. ويبلغ حجم الساعات الجملي 619 ساعة. ويتكون المحتوى البيداغوجي من وحدات تكوين رفيعة المستوى تطابق المقاييس الدولية وتغطي مواضيع نواتج السوق ومشتقاتها ونواتج النسب ونماذج "Value at Risk" وإدارة القروض وتسيير المخاطر وإدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطر...

وقد شاركت إطارات عليا من القطاع المصرفي التونسي وأساتذة من الجامعة التونسية وكذلك خبرات أجنبية (كندا وفرنسا) في ثنائية (مهنيون+جامعيون) في تنشيط مختلف وحدات هذا التكوين وصياغة الدعائم ذات الصلة به.

ب- التكوين المستمر

تم القيام بعدة أعمال خلال سنة 2007 من قبل مكونين محليين وأجانب من ذوي الخبرة والكفاءة العاليتين في مختلف ميادين التدخل. وقد تمحورت أعمال التكوين التي شهدت تنوعا على مستوى المواضيع المطروقة حول الجوانب العملياتية. وتجسم برنامج سنة 2007 في جملة من مواضيع الساعة تم اختيارها وتقديمها في حلقات دراسية. وشملت المحاور الكبرى ما يلي :

1- الحلقات الدراسية المنظمة في إطار برنامج الدعم لفائدة تحسين جودة الخدمات المصرفية:

- أعمال تحسيسية حول موضوع "تسيير الجودة في الخدمات المصرفية" تم إنجازها خلال شهري جوان وجويلية 2007 من قبل الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي.

- وقد تمثلت هذه الأعمال في 7 أيام دراسية لفائدة 800 رئيس فرع ونوابهم والمكلفين بالحرفاء، وكان ذلك بحضور السيد محافظ البنك المركزي التونسي. وقد جرت هذه الأعمال التكوينية بتونس في دورتين، وفي القيروان وقفصة وصفاقس وباجة والمهدية. ومكنت هذه الدورات من التعريف بمفهوم الجودة والإحاطة بالتحديات التي تعترض تحسين الخدمات البنكية.

- حلقة دراسية للتكوين في المهن تم تنظيمها خلال شهري جوان وجويلية 2007 لفائدة 200 من إطارات مؤسسات القرض. وشملت هذه الحلقات التي نشطها خبراء تونسيون وأجانب، خمسة مواضيع وهي المراقبة الداخلية في مؤسسات القرض

والوساطة المصرفية ومراقبة المطابقة وتطور الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقات المالية لتونس مع الخارج وتمشيات الجودة في الخدمات البنكية.

- وقد نظمت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية على هامش الدورة الأولى للصالون الوطني للخدمات المصرفية والنقد الإلكتروني "البنك والنقد الإلكتروني 2007" الذي انتظم من 1 إلى 4 نوفمبر 2007، عمليتي تكوين حول "جودة الخدمات المصرفية" و"النهوض باستعمال البطاقة البنكية كوسيلة دفع". وجرت الحلقاتان الدراسيتان بحضور السيد محافظ البنك المركزي التونسي وجمعت إضافة إلى المدعوين والرؤساء المديرين العامين لمؤسسات القرض، إطارات عليا من البنوك والمؤسسات المالية والبنك المركزي التونسي ووزارة المالية والموفقين المصرفيين وجامعيين وغيرهم. وقد ساهم أكثر من 400 مشارك في هذه التظاهرات.

2- أعمال أخرى

- أعمال تم إنجازها في إطار التعاون بين وكالة تحويل التكنولوجيا المالية للوكسمبورغ والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية :
  - حلقات دراسية للمصرفيين التونسيين انتظمت بتونس حول موضوعي "إدارة المخاطر" و"الجودة في الفروع".
  - حلقات دراسية متعددة الجنسيات انتظمت باللوكسمبورغ حول مواضيع إدارة المخاطر وإدارة الثروات وإدارة الموارد البشرية، وقد شارك فيها إطارات من القطاع.

- دورات تكوين حول تركيز متطلبات بازل الثانية في صلب مؤسسات القرض، تم إنجازها لفائدة المسؤولين ومعاونيهم بخصوص إسهام المنظومة الجديدة وذلك لضمان استيعاب الطرق الجديدة لقيس المخاطر من جهة ولإعداد انخراطها في أشغال تركيز المتطلبات الجديد لبازل الثانية.

- **أعمال عرضية، تمت بطلب من إحدى المؤسسات استجابة لحاجيات خصوصية :**
  مكافحة تبييض الأموال وتكوين المكلفين بالحرفاء وتكوين المكلفين بالخزانة حول "بند الخزينة والتفطن للنقود المزيفة".

- أعمال تكوين وتنظيم المناظرات الداخلية لفائدة بعض مؤسسات القرض.

- تم إنجاز حلقات دراسية تحضيرية لاختبارات الشفاهي الكبير للحصول على شهادة المرحلة المتوسطة وشهادة معهد التقنيات البنكية لفائدة طلبة المركز المهني للتكوين البنكي.

يبوب جدول الملحق المرفق بهذا، حسب الموضوع، عدد المستفدين من أعمال التكوين المنجزة خلال سنة 2007 لفائدة 2.636 موظفا من القطاع، علما بأن هذا العدد مافتئ يتزايد خلال السنوات الأخيرة، إذ أنه بلغ 1.362 في سنة 2006 و1.069 في عام 2005. وتستعرض قوائم الملحق الثاني تبويب عدد المستفدين، حسب المؤسسات الأعضاء، من أعمال التكوين في سنة 2007.

عدد المستفيدين حسب طبيعة التكوين

موضوع التكوين	عدد المشاركين
الإعداد لمناظرة الدخول للجذع المشترك	54
الإعداد للشفاهي الكبير معهد التقنيات البنكية	160
يوم الإعداد للشفاهي الكبير الدفعة الرابعة من المرحلة المتوسطة	68
قانون المالية	33
استباق مخاطر المؤسسات	20
مراقبة التصرف والجودة في الفرع البنكي	19
البطاقات البنكية	30
نظام دفع المبالغ الكبيرة بتونس	35
التكوين الداخلي حول مكافحة تبييض الأموال (التونسية للإيجار المالي)	13
وظيفة أخلاقيات المهنة ومراقبة المطابقة في البنوك	41
التكوين البديل في تسويق نواتج التأمين (الأشغال الأمامية)	21
مناظرة خارجية لانتداب خازن (البنك الوطني الفلاحي)	7
تدقيق الفروع والوكالات	37
التأمين الجماعي على المرض	22
وظيفة الخزينة والتفطن للنقد المزيف	36
محاضرة مشفوعة بنقاش "المسير أمام تحدي التردد في التغيير في صلب المؤسسة"	28
محاضرة مشفوعة بنقاش حول "إدارة الجودة"	68
تكوين داخلي حول مكافحة تبييض الأموال (BNA)	18
تركيز متطلبات بازل الثانية في صلب مؤسسات القرض	30
تطبيق المنشور عدد 19 لسنة 2006 للبنك المركزي التونسي المتعلق بالمراقبة الداخلية في مؤسسات القرض	44
الوساطة البنكية	34
وظيفة أخلاقيات المهنة ومراقبة المطابقة في صلب البنوك-نماذج تطبيقية	26
تطور الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقات المالية بتونس مع الخارج	26
تمشيات الجودة في الخدمات المصرفية	19
التنظيم الجديد للصكوك	139
محاضرة حول "UCP 600"	17
تسيير جودة الخدمات المصرفية	591
وظيفة الخزينة والتفطن للنقد المزيف (الشركة التونسية للبنك)	40
ورشة عمل حول البنك الإلكتروني	61
تكوين داخلي حول مكافحة تبييض الأموال (بنك الإسكان)	17
إدارة المخاطر	29
جودة الخدمات المصرفية	119
النهوض باستعمال البطاقة البنكية كوسيلة دفع	79
الإجراءات الجديدة للتحرير في مجال الصرف	621
تكوين داخلي حول مكافحة تبييض الأموال (الشركة التونسية للبنك)	20
محاضرة حول القيادة	14
المجموع	**2 636**

www.apbt.org.tn

عدد المشاركين حسب البنوك

المؤسســـــــات	عدد المشاركين
البنك المركزي التونسي	93
البنك التونسي	159
الشركة التونسية للبنك	378
البنك الوطني الفلاحي	231
البنك العربي لتونس	77
البنك التونسي الكويتي	32
سيتي بنك	9
بنك تونس والإمارات	33
التجاري بنك	317
الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	104
البنك التونسي للتضامن	48
بنك الإسكان	197
البنك التونسي الليبي	32
بنك الأمان	98
البنك الفرنسي التونسي	48
الاتحاد الدولي للبنوك	32
بنك تونس العربي الدولي	159
البنك التونسي القطري	157
بنك المؤسسة العربية المصرفية	16
ستوسيد بنك	41
مصرف شمال إفريقيا الدولي	41
بنك الأعمال التونسي	16
بنك التمويل السعودي	2
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	67
	16

تبويب المشاركـــون حسب البنوك

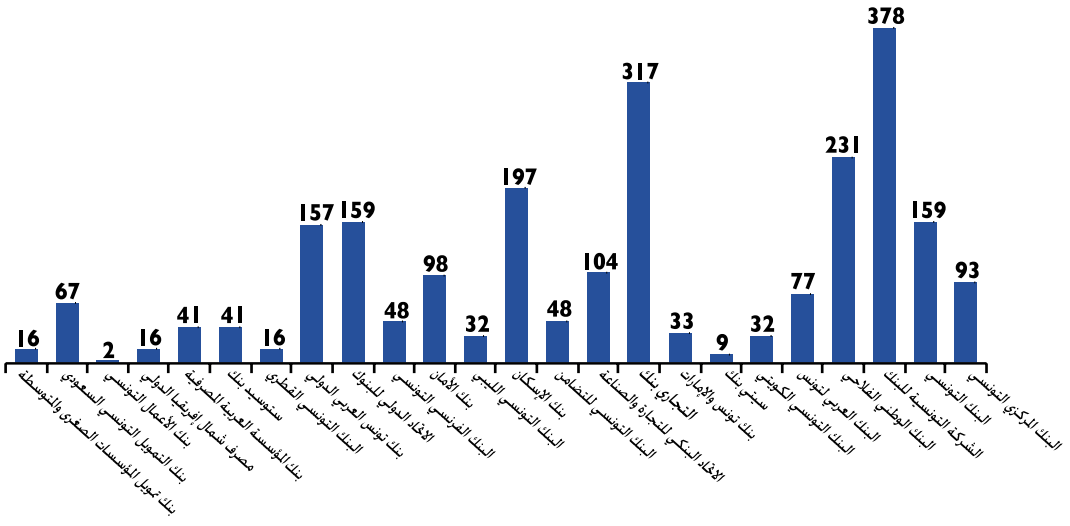

ج- التكوين عن بعد

عملت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، وعيا منها بالازدهار الذي بدأ يشهده استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في مجال التكوين، على صياغة وجمع الشروط الفنية التي تساعد على تركيز أرضية تكوين عن بعد خاصة بها. وقد تم إنجاز عمل تحضيري على مستوى المحتويات البيداغوجية حتى تتمكن هذه الصيغة للتعليم من الانطلاق. ويأتي التكوين عن بعد الذي تم إرساؤه فعليا منذ سبتمبر 2006، كفرصة جديدة أتاحتها الجمعية لمتلقي المركز المهني للتكوين البنكي لمتابعة نفس برامج التكوين المقدمة عبر بيداغوجية خاصة بالحضور.

وقد حرص المركز المهني للتكوين البنكي، لضمان هذا النظام الجديد للتكوين التكميلي وليس التعويض الكلي للتعليم بالحضور، على :

- الإبقاء على مبدأ الحصص بالحضور،
- المرور من التكوين بالحضور إلى التكوين عن بعد بشكل تدريجي،
- تنظيم عدد من الحصص بواقع الثلث وأحيانا الربع، في المعدل، من الحجم الجملي لصيغة الحضور،
- تكوين المكونين،
- تدريب المتلقين على تشغيل وظائف الأرضية.

وقد انطلقت تجربة التدريب من خلال نظام التكوين عن بعد في سنة 2006 لفائدة موظفي مؤسسات القرض بجملة من المحتويات البيداغوجية الثرية والمتنوعة. وتمت صياغة دروس تشمل مواد جد متنوعة مثل التفطن للنقد المزيف والتقنيات البنكية والمحاسبة واللغات والقانون التجاري وغيرها ووضعها على ذمة موظفي مختلف المؤسسات المعنية من خلال الأرضية. وقد رافقت حصص "Tutorat" عن بعد (أقسام افتراضية ومنتديات وبريد ومناقشات) هذه الصيغة من التكوين بفضل مكونين تلقوا تكوينا في التأطير عن بعد.

وتم وضع هذه الصيغة من التكوين عن بعد على ذمة البرامج المقدمة في سنة 2007 لضمان :

- دورتين للتكوين موجهتين لـ116 خازنا من القطاع بخصوص درس "بند خزينة والتفطن إلى النقود المزيفة".
- برنامج وحدات الإعداد لمناظرة الدخول للمرحلة المتوسطة من المركز المهني للتكوين البنكي لفائدة 50 متلقيا في المجالات موضوع اختبارات المناظرة المذكورة أي التقنيات البنكية والمحاسبة والرياضيات المالية والحقوق واللغات (عربية وفرنسية).
- توزيع دعائم الدروس على المترشحين المرسمين بالماستير المهني اختصاص "إدارة المخاطر" وكذلك كل المعلومات الأخرى المتعلقة بإنجاز التكوين.

د- إصلاحات المراحل المتوجة بشهادات

تم إدخال بعض الإصلاحات في سنة 2007 بخصوص التكوينات المتوجة بشهادات التي يقدمها المركز المهني للتكوين البنكي التابع للجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية على مستوى المرحلتين المتوسطة والعليا.

1- على مستوى المرحلة المتوسطة

تمحورت الإصلاحات المدخلة منذ سنة 2000 على مستوى التكوين المتوج بشهادات للمرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي حول تطوير القدرات المهنية للمتلقين على أساس كفاءات تعتمد على مفهوم "المهن".

وعلى ضوء تقييم الدفعات الثلاث المتخرجة من هذه المرحلة، تم تكليف لجنة للغرض في سنة 2007، تضم مهنيي القطاع للتفكير حول تعديل وحدة التكوين المقدمة بعنوان المرحلة المذكورة وذلك قصد إعداد برامج مهنية أكثر تخصصا تكتسي تقسيما براغماتيا وعملياتيا بإدماج مركبة تدريجية: التعليم عن بعد. وقد أفضى المشروع المقترح إلى وحدة ترتكز على :

- تقليص فترة التكوين من ست سداسيات دراسية إلى أربع.
- تعديل توزيع التكوين من خلال تقليص وحدة الجذع المشترك وإطالة التكوين بعنوان الوحدات المتخصصة (المكلف بالحرفاء متعدد الأسواق والمكلف بالقرض والاستخلاص والمكلف بالعمليات مع الخارج).
- مراعاة المتطلبات التنظيمية الجديدة والمحيط (جودة الخدمات وتحرير الخدمات المالية والتسيير الرشيد...) و الأولوية الممنوحة للتكوين العملي من خلال استعمال التقنيات الملائمة في هذا المجال والتي هيأتها اللجنة البيداغوجية للمركز المهني للتكوين البنكي. وقد حظي المشروع بمصادقة سلط الإشراف وأعضاء الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية لينطلق بداية من غرة سبتمبر 2008.

و توجد الوثيقة المجملة للإصلاح المذكور طي الملحق الثالث.

الملحق الثالث

البنية الجديدة لمرحلة التكوين المقدمة بعنوان المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي

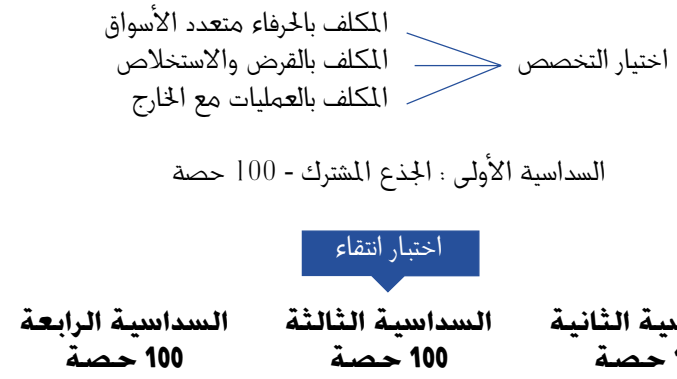

شروط الدخول

المرور بمرحلة تحضيرية إجباري

- **بالنسبة للمناظرة بالاختبارات :**
أن يكون للمترشح مستوى السنة السادسة من التعليم الثانوي على الأقل (السنة الثالثة ثانوي مع النظام الجديد)
- **بالنسبة للمناظرة بالملفات :**
أن يكون للمترشح حاصلاعلى شهادة الباكالوريا للتعليم الثانوي أو على شهادة معادلة

برنامج الجذع المشترك

الوحدة	عدد الحصص
الاقتصاد	10
المحيط المصرفي	15
الحقوق	10
المؤسسة البنكية	10
محاسبة المؤسسة	10
الرياضيات المالية	10
الجودة	7
المعلوماتية	13
الاتصالات	15
المجموع	**100**

بنية سداسيات الدراسة الثلاث
مهنة المكلف بالحرفاء متعدد الأسواق

السداسية الثانية (100 حصة)
أدوات جمع الإيداعات (10)
وسائل الدفع (10)
نواتج سوق رأس المال (20)
مقدمة لمراقبة التصرف (10)
التجارة الخارجية والصرف والعلاقات الاقتصادية الدولية (10)
التواصل الشفاهي (20)
عناصر التسويق البنكي (20)

السداسية الثالثة (100 حصة)

تقديم الأسواق الثلاثة :
بيانات إحصائية وإمكانيات التطور (10)
العرض البنكي (8)
توزيع عقود التأمين (6)
جباية الأفراد والمهنيين والمؤسسات (6)
عناصر إدارة الممتلكات (4)
التحليل المالي (8)
الضمانات (8)
تحليل مخاطرة القرض للأفراد والمهنيين (20)
تحليل مخاطرة القرض للمؤسسات (20)
الاستخلاص (10)

السداسية الرابعة (100 حصة)

الأسلوب التسويقي لنقطة البيع (24)
البيع (24)
أسس العلاقة مع الحرفاء (10)
جودة الخدمات (6)
إدارة التشكيات (6)
إدارة محفظة الحرفاء (30)

بنية سداسيات الدراسة الثلاث
مهنة المكلف بالقروض والاستخلاص

السداسية الثانية (100 حصة)

مقدمة عامة
حياة المؤسسة (10)
التجارة الخارجية (10)
إدارة العلاقة بين البنك والحريف (5)
القانون المصرفي والضمانات (30)
تحليل مخاطرة القرض
مقدمة (5)
القروض للمؤسسات
تحليل مالي (20)
الحاجيات والنماذج (20)

السداسية الثالثة (100 حصة)

دراسة ملف قروض استغلال (30)
دراسة ملف قروض استثمار (30)
الإدارة اليومية لمخاطرة القرض (5)
لمحة عن نظام التصنيف المالي (1)
القروض للأفراد والمهنيين
نماذج (4)
دراسة ملف قرض للأفراد (10)
دراسة ملف قرض للمهنيين (17)
لمحة عن نظام المقايسة (3)

السداسية الرابعة (100 حصة)

التنظيمات الحذرة و متابعة التعهدات
التنظيمات الحذرة (10)
وضع و متابعة التعهدات (10)
الاستخلاص
مهمة المستخلص ودور شركات الاستخلاص (2)
دعائم الدين البنكي (8)
جوانب نظامية (3)
مفهوم دين قيد الاستخلاص (15)
معالجة الدين قيد الاستخلاص (10)
خاصيات الاستخلاص الصلحي (10)
الحلول والمتابعة (6)
حالات عملية مجملة : الاستخلاص الصلحي (5)
الإجراءات الخفيفة للحلول القصوى (6)
تحويل الملف للاستخلاص القضائي (7)

بنية سداسيات الدراسة الثلاث
مهنة المكلف بالعمليات مع الخارج

السداسية الثانية (100 حصة)

المحيط المصرفي (10)
الإطار العام للعمليات مع الخارج (30)
تنظيمات الصرف بتونس (40)
التسويق (20)

السداسية الثالثة (100 حصة)

طرق الدفع وتقنيات تسوية عمليات التوريد والتصدير والضمانات الدولية (65)
التمويل الجاري للواردات والصادرات (20)
التدريب على محاسبة العملات الأجنبية (15)

السداسية الرابعة (100 حصة)

الانجليزية المتخصصة والمهنية (15)
التدريب على عمليات السوق (35)
الصرف اليدوي (5)
القواعد الحذرة والمعايير الدولية لتحليل المخاطر ومتابعتها (25)
البنك عن بعد في العمليات الدولية (10)
القانون الدولي (10)

2- على مستوى المرحلة العليا

تقرر إصلاح وحدات التكوين البنكي بعنوان المرحلة العليا الذي دخل حيز التنفيذ بداية من الموسم الدراسي 2006-2007 خاصة بهدف :

- مواصلة ضمان شراكة مع معهد التقنيات البنكية لفائدة حاملي شهادة باكالوريا +2 وشهادة المرحلة المتوسطة لمركز التكوين التابع للجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسا ت المالية.
- صياغة وحدات تكوين مخصصة للإطارات من حاملي شهادة الباكالوريا +4 فأكثر في شكل ماستير مهني متخصص بالاشتراك مع الجامعة التونسية والجامعات الأجنبية. وتشمل المجالات التي تغطيها هذه التكوينات المتقدمة والهادفة أساسا دراسة المخاطر ومراقبتها وإدارة الممتلكات ومهن الأسواق المالية والهندسة المالية.

وفي إطار التوجهات المعتمدة، تم تكوين هيئة بيداغوجية. وقد مكنت الأشغال التي تم إنجازها من إطلاق ماستير متخصص في "إدارة المخاطر" بالاشتراك مع المعهد الأعلى للتصرف بتونس. وشرعت مجموعتان ومكونتان من 46 طالبا في تلقي دروس بداية من شهر أفريل 2007 بعنوان الدفعة الأولى. كما قدمت ترشحات أخرى في إطار الدفعة الثانية والتي ينتظر انطلاقها في شهر مارس 2008.

هـ- الهيئات البيداغوجية للمركز المهني للتكوين البنكي

- الهيئة البيداغوجية للمرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي عقدت سلسلة من الاجتماعات خلال سنة 2007 خصصتها أساسا للإصلاح المدخل على مستوى هذه المرحلة والذي ينتظر تنفيذه بداية من غرة سبتمبر 2008. وفي جانب آخر، شهدت سنة 2007 مراجعة تكوين هذه الهيئة لتعزيزها بخبرات القطاع ذات الصلة المباشرة بسلك المهن موضوع التوجهات المستقبلية للمهنة خاصة من حيث تحليل المخاطر والاستخلاص والعمليات مع الخارج ودعم العلاقة بين البنك والحريف.

- الهيئة البيداغوجية للمرحلة العليا المتعلقة بالماستير المهني، وهي تتركب من ممثلي القطاع والبنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمعهد الأعلى للتصرف الذي يعد شريكا في إرساء الماستير: "إدارة المخاطر". وقد التأم ما لا يقل عن ثمانية اجتماعات حول هذا الموضوع لإعداد بنية المرحلة ومحتويات البرامج والتعاليم التي يجب اعتمادها في هذا الإطار وتنظيم الدراسات والتصديق عليها... ويقع تسيير هذه المهمة بمساعدة منسق بيداغوجي وتحت مسؤوليته من الناحية البيداغوجية، وهو منسق ينتدبه المركز المهني للتكوين البنكي للقيام بهذه المهمة.

PICTURA (216) 71 788 077
www.pictura.com.tn